

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبطالة الخريجين في العراق دراسة تطبيقية على مدينة الصدر في محافظة بغداد

م.عبير ضيدان الجنابي
الجامعة المستنصرية-كلية التربية الأساسية

المقدمة:

أصبحت البطالة ظاهرة تؤرق المجتمع العراقي لا سيما الشباب الخريجين حيث ارتفعت نسبة الخريجين من الجامعات والكليات وزادت نسبة التضخم مما يتطلب وقفة جادة وجهود حثيثة من قبل الحكومة خاصة والمجتمع عامة لوضع حد لهذه الظاهرة المزمنة وإيجاد الحلول المناسبة للتخلص منها ويعد العراق من أكثر الدول التي يحتضن هذه الآفة الاجتماعية والاقتصادية حيث ان هذه الظاهرة ليست جديدة ، الا انه وبعد سقوط النظام السابق زادت بطالة الخريجين في البلاد بشكل عام لاسباب متعددة منها القرار التي صدر من سلطة الائتلاف والمتضمن الغاء عدد من الوزارات منها الدفاع والاعلام وغيرها حيث زاد هذا القرار من ظاهرة البطالة في الشارع العراقي، بالإضافة الى الظروف الأمنية الصعبة التي حالت دون قدوم الشباب العراقي الى بعض الأعمال التي ربما سوف تجعلهم مهنيين بالخطر وهذا يعود الى الأعمال الإرهابية والإرهابيين الذين طالما سعوا الى خراب هذا البلد وتدمير شعبه كما ساهم تعثر القطاع الخاص لحقبة طويلة من الزمن في تفاقم هذه المشكلة حيث أفقده إمكانية استقطابه لأعداد من الخريجين على غرار ما هو قائم في كثير من البلدان المتقدمة .

كما ان عدم موازنة اعداد الخريجين مع احتياج الوزارات كلها أصبحت عائقا امام هذه الشريحة المستنيرة والمتعلمة التي تملك الطاقه الحقيقيه والكافيه لدفع عملية التنمية للبلاد فمسؤولية ايجاد الحلول لمشكلة تكس الخريجين مازالت ضائعة بين الجهات الحكومية نفسها من جهة وبين الجهات الحكومية والقطاع الخاص من جهة ثانية الذي يتوقع أن يوجد فرص العمل لآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية ولكن لا يزال هذا التوقع بعيد المنال. وفي الوقت الذي يواجه الاقتصاد العراقي مشاكل ضخمة وتركه رهيبه و عليه ان يواجه كل ذلك ببرامج عملية في الميدان الفعلي على وفق المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تهيئة الظروف للإصلاح والتقويم على اساس منطقية ويستلزم ذلك رسم اطر عامة ووضع السياسات الكفيلة للإصلاح الاقتصادي الى جانب المراقبة والإشراف وصولا الى استعادة عافية مستقرة وتمكين المتغيرات التي تحكم عملية التنمية واداء فعلها على الوجه الاكمل .

Social and economic impacts of graduate unemployment in Iraq
An Empirical Study on Sadr City in Baghdad

Became the unemployment phenomenon roiling Iraqi society, particularly young graduates, where the percentage of graduates from universities and colleges have increased the rate of inflation, which requires a serious stand and a determined effort by the government, private and society in general to put an end to this phenomenon of chronic and find appropriate solutions to get rid of Iraq is one of the countries that embrace this scourge of social and economic terms that this phenomenon is not new, However, after the fall of the former regime have increased graduate unemployment in the country in general for many reasons, including the resolution, which was issued from the Coalition Provisional Authority, which includes the cancellation of a number of ministries, including defense, media and other terms of increasing the resolution of the phenomenon of unemployment in the Iraqi street, in addition to the difficult security conditions that prevented the arrival of Iraqi youth to some realization that perhaps will make them threatening danger and this is due to acts of terrorism and terrorists, who have long sought to ruin this country and the destruction of his people also contributed to the faltering private sector for a long period of time in the aggravation of this problem where lost his possibility of polarization

of the number of graduates along the lines of whatit exists in many developed countries.

The lack of harmonization prepare graduates with the needs of the ministries are becoming an obstacle to this slot enlightened and-looking, which owns the real energy and the potential to push the development process of the country the responsibility to find solutions to the problem of accumulation of graduates still lost among government agencies themselves and between government agencies and the private sector on the other hand, which is expectedthat no jobs for thousands of graduates from universities and technical institutes and professional, but this is still far-fetched expectation. While the economy is facing Iraqi huge problems and the legacy of a terrible and he has to face it all programs process in the field the actual according to the variables of political, economic, social, and through the creation of conditions for reform and Calendar on the basis of logical and entails drawing general frameworks and the development of policies for economic reform to the side of the watchsupervision and down to the recovery of a stable and enable the variables that control the development process and the performance did it perfectly.

مشكلة البحث :

تتعلق مشكلة البحث بالتعرف على ماهية بطالة الخريجين وأثارها السلبية وتداعياتها على العائلة والمجتمع في العراق عامة وفي مدينة الصدر بمحافظة بغداد خاصة نتيجة للظروف التي مرت على البلد منذ عام ٢٠٠٣ وخاصة في عام ٢٠١١ وهي احدث فترة من عمر المدينة ولذا ، كما يدرس تباين وتغير معدلات البطالة عند الخريجين بين من عام لآخر ، لذا فان مشكلة البحث تبنى على أساس إن بطالة الخريجين هي مشكلة تنعكس سلبياً من خلال أثارها الاجتماعية مثل (تفكك العائلة ، وارتفاع معدلات الجريمة تاخر عمر الزواج وغيرها) والإقتصادية مثل (القيام بأعمال سرقة ، عدم إمكانية القيام بتغطية نفقات العائلة) وعليه فإنه يمكن صياغة تساؤلات هذه الدراسة فيما يلي:

ماهية أزمة بطالة الخريجين في العراق عامة ومدينة الصدر خاصة وأبعادها المختلفة ؟
ما أهم العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين في العراق ومدينة الصدر ؟
ما أهم الآثار الناتجة عن أزمة بطالة الخريجين في العراق ومدينة الصدر ؟
ما السبيل للمواجهة أزمة بطالة الخريجين في العراق ومدينة الصدر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة

هدف البحث :

التعرف على حجم بطالة الخريجين ، ومعرفة العوامل السلبية لها ، وما هي صلتها بالأسرة .بضمنها الاحتلال الأمريكي للعراق والتعرف على الآثار السلبية التي يمكن ان تتركها على الاسرة كما ان هدف البحث هو التعرف على الآثار الاجتماعية والإقتصادية الناجمة عن بطالة الخريجين وفقاً للمعطيات والنتائج التي تتوصل اليها الدراسة .

فرضية البحث :

تقوم فرضية البحث على التحقق من مصداقية هذه المشكلة وأثارها .

أهمية البحث :

فهي تنعكس في جميع المعلومات الخاصة ببطالة الخريجين وسلبياتها وانعكاساتها على المجتمع من مصادر مختلفة وكذلك تنعكس الأهمية في تطبيق المعرفة المتخصصة للمشكلة وأسبابها ومعالجتها لغرض التخفيف من حدة الآثار التي تتركها على افراد المنطقة.

منهجية البحث :

ينتهج هذا البحث - وفقاً لإشكاليته- المنهج الوصفي وأسلوب التحليل الفلسفي بما ينطوي عليه من رصد للواقع وتحليله ونقده والتنبؤ بمستقبله، ومن ثم سوف تعتمد الدراسة إلى تجاوز رصد المعلومات والبيانات والتوجه نحو تحديد العلاقات من خلال المتغيرات التي تكشف عنها الدراسة وبما يمهّد لاستشراف حل أزمة بطالة الخريجين في مدينة الصدر بمحافظة بغداد في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة كما ستعتمد على تحليل البيانات الإحصائية والتي تم التوصل إليها من خلال استمارات الاستبيان التي تم دراستها والتي من خلالها تم التعرف على معدلات البطالة .

الدراسات السابقة:

في الواقع تعددت وتنوعت الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع من أكثر من منظور إلى حد الثراء البحثي ، فمنها ما تناول البطالة بشكل عام ومنها ما تناول بطالة الخريجين الجامعيين، ومنها ما تناول بطالة المتعلمين ، على وجه الخصوص ، وسنقتصر هنا على الإشارة إلى عناوين أهم هذه الدراسات نظراً لكثرة عددها:

- 1- دراسة سرجنت وفليجر عام 1990 : Sargent & Fleeger وهي دراسة عن مستقبل العمل لخريجي الجامعات والمعاهد العليا في أمريكا ، وقد أشارت إلى أن عدد خريجي الجامعات والمعاهد العليا سوف يرتفع قليلاً عن فرص العمل المتوفرة مما يعني استمرار المنافسة المعتدلة بين خريجي التعليم العالي من أجل الحصول على فرصة عمل ، وعلى الرغم من ذلك فإن خريجي الجامعات والمعاهد العليا في أمريكا يتمتعون بأعلى معدلات الإسهام في القوى العاملة ويمثلون أقل معدلات للبطالة . (١)
- ٢- دراسة فان هورن عام 1995 : Van Horn وقد اهتمت ببحث سبل دعم العلاقة بين التعليم العالي ومواقع العمل والإنتاج ، وذلك من خلال مسح آراء (440) فرداً من أصحاب الأعمال لمعرفة توصياتهم لدعم هذه العلاقة، والتي كان من أهمها تحديد المواصفات الواجب توافرها في الخريج من وجهة نظر أصحاب العمل والموظفين الفعليين، وتدريب الطلاب في مواقع العمل أثناء فترة الدراسة وتوثيق صلتهم بها وتوقيع عقود للعمل بها إن أمكن. (٢)
- ٣- دراسة هندريتشوفا عام 1995 : Hendrichova واهتمت بدراسة العلاقة بين التعليم العالي والتوظيف في جمهورية (التشيك) ، وكشفت عن عدم كفاية المعلومات المتاحة والمتبادلة بين التعليم العالي وسوق العمل ، وأشارت إلى أنسياسية القبول والتشريعات الخاصة بالتعليم العالي يجب أن تلتزم بإحداث التناسق والتوافق بين التعليم العالي واحتياجات سوق العمل (٣).
- ٤- دراسة كيتونن عام 1997 : Kettunen وتناولت العلاقة بين مستوى التعليم ومدة البطالة (احتمالية عدم الحصول على وظيفة) وذلك بالاعتماد على بيانات وزارة القوى العاملة في (فنلندا) ، وتوصلت إلى أنه كلما زادت مدة سنوات التعليم التي إجتازها الطالب فُتحت له أبواب العمل بدرجة أكبر وقلت مدة تعطله (٤).
- ٥- دراسة ماننج عام 1997 : Manning وأشارت إلى أنه يمكن زيادة فرص العمل أمام خريجي التعليم العالي كلما كانت هنا كمرونة في التناسق والتوافق بين التعليم والعمل وسهولة في الانتقال من مجال لآخر ، وكلما كان لدى الخريجين استعداد وقابلية وقدرة على ذلك ، وكلما توفر لهم الأمن النفسي وكذلك كلما ذودتهم الكليات والمعاهد العليا بالمهارات الدقيقة لمواجهة هذه لأعمال المتطورة (٥)، ومن الدراسات السابقة نجد ان :

١ - اتفقت معظم الدراسات على كون مشكلة البطالة مشكلة دولية وأن معدلاتها زادت في السنوات الأخيرة ففي المملكة المتحدة زادت نسبة خريجي الجامعة العاطلين الذين يتلقون إعانة اجتماعية من الدولة من 6% عام 1990 إلى 10% عام 1992 (٦) .

٣- يختلف منظور تناول الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناوله المنظور من خلال الأزمة وليس المشكلة أو الظاهرة ، وحيث يفرض منظور إدارة الأزمات نفسه مع العصر الراهن ويشكل رؤى جديدة مغايرة تبعاً لمتغيرات القرن الحادى والعشرين الذى تعددت فيه الأزمات.

٤- كما يختلف التوقيت الزمنى فى معظم الدراسات الميدانية السابقة عن حادثة هذه الدراسة.

5- تتفق الحالية مع الدراسات السابقة من حيث حدود مفهوم البطالة حيث تقتصر الحالية على البطالة السافرة دون المقنعة ودون أنواعها الأخرى المتعددة والتي لسنا بصدد دراستها.

٦- كما تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث محاولة وضع تصور مقترح للحد من (أزمة بطالة الخريجين) وصولاً لعلاجها فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة

ثانياً : أهم المفاهيم النظرية :

١- **بطالة الخريجين :** يمكن تعريف بطالة الخريجين على هذا النحو : مجموع الأفراد فوق سن خمسة عشر طبقاً لاتفاقية العمل الدولية رقم 138 لسنة 1973 ، والذين لا يعملون سواء كان هذا العمل بأجر أو بدون أجر - لدى الأسرة مثلاً - أو لحسابهم الخاص ، ويكون هؤلاء الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وفى حالة بحث مستمر فعلى عن العمل بشرط حصولهم على شهادة جامعية (او فوق الجامعية) (٧).

٢- الخريجون العاطلون :

تشمل القوى العاملة التي لها القدرة على العمل ولم تتوفر لها الفرصة وتمتلك مؤهلاً علمياً يتراوح بين الدبلوم العالي والكتوراه ، والعاطل هو الإنسان الذي يمتلك القدرة والاستعداد والرغبة في العمل ويبحث عن عمل ولكنه لا يجده (٨).

٣- القوى العاملة :

وهم ذلك الجزء من السكان الذين يعملون على انتاج السلع والخدمات الذين لهم القدرة على العمل والرغبة فيه والاستعداد له ولكنهم قد يكونون عاطلين يبحثون عن عمل في مدة زمنية معينة (٩)

٤- نسب قوى العمل :

ويقصد بها النسبة المئوية للقوى العاملة من المجموع الكلي للسكان وتأثير أهمية هذه النسبة في كونها تقيس نسبة السكان النشطين اقتصادياً إلى المجموع الكلي ، كما إن معرفة التغيير الذي يطرأ على نسبة قوى العمل خلال مدة معينة تعتبر مؤشراً إلى اتجاه نسبة العناصر المنتجة من السكان نحو الزيادة . وتستخرج وفق المعادلة التالية (١٠):

$$\text{نسبة قوى العمل} = \frac{\text{القوى العاملة}}{\text{السكان}} \times 100$$

٥- العائلة :

هي المجموعة من الافراد يرتبطون برباط الزواج والدم مكونين مسكناً واحداً متفاعلين ومتصلين كل مع الآخر في أدوارهم الاجتماعية الخاصة فيما يتعلق بدورهم كزوج وزوجة ، كابن وأم ، كإبن وابنة ، كأخ وأخت . ومتحفظين ومكونين ثقافة مشتركة (١١)

٦- التفكك العائلي :

هو الانحلال الذي يصيب العلاقة ما بين الزوج والزوجة بسبب الظروف أو الهجرة أو تعدد الزوجات أو بفقدان أحد الوالدين أو الانحلال الذي يصيب علاقة الوالدين بأبنائهم^(١٢)

٧- الجنوح :

هو ظاهرة اجتماعية تخضع في شكلها وأبعادها لقوانين حركة المجتمع فهي لا تهتم بالحدث الجانح كفرد بقدر ما تركز جهدها على مجمل النشاط الجانح^(١٣)

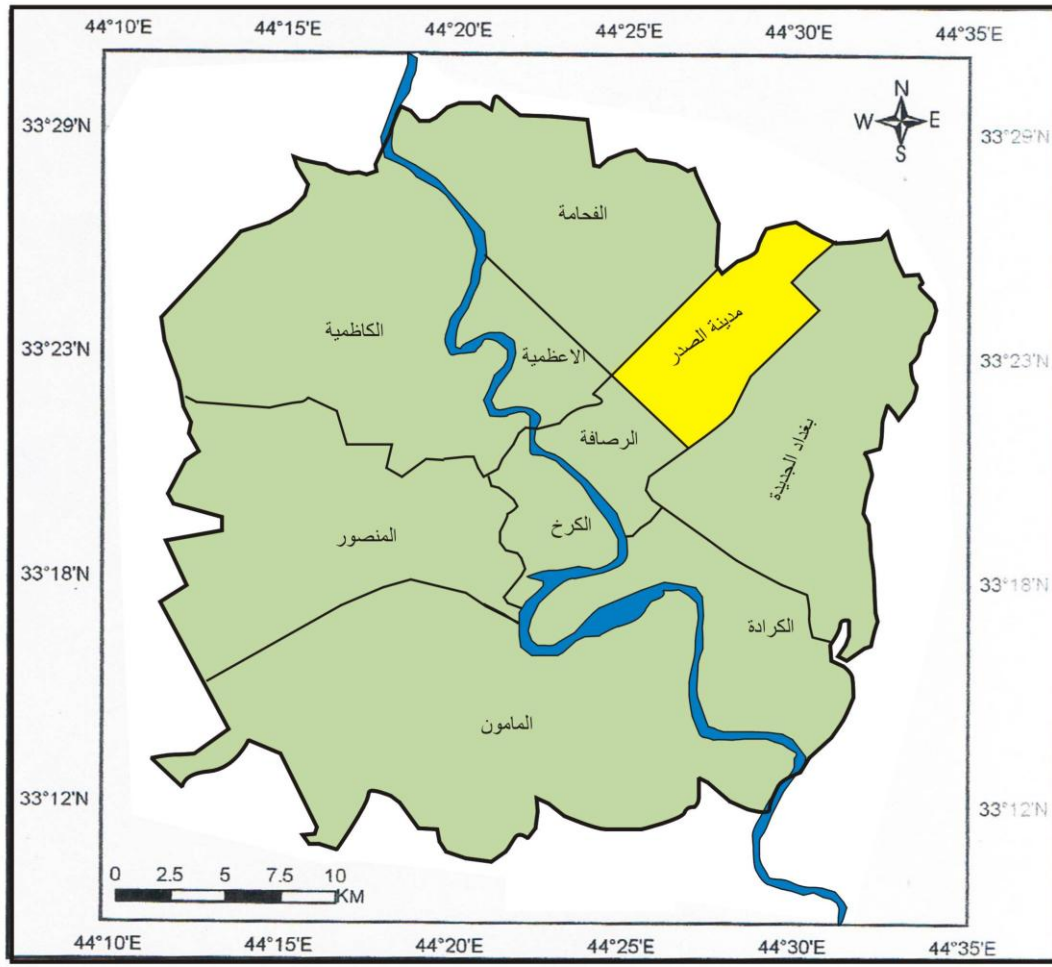
٨- المشروعات الصغيرة:

كيان اقتصادي أو وحدة اقتصادية تتألف من مجموعة من العناصر البشرية يستخدمون وسائل وطرائق مختلفة وفق سياسات وإجراءات وبرامج وأشكال تنظيمية محددة لتحقيق أهداف لهذا الكيان وأهداف المالك، وأهداف المدراء وأهداف العاملين، إلى جانب الأهداف الاجتماعية^(١٤)

الاطار المكاني للبحث :

يدرس بطالة الخريجين تطبيقاً في مدينة الصدر الواقعة بين دائرتي عرض (٩٠-٢٦-٩٨-٢٦) شمالاً وبين خطي طول (٤٤،٤-٤٥،٤) شرقاً^(١٥). وتمتد على شكل مستطيل من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي من مدينة بغداد، من قناة الجيش غرباً نحو السدة الترابية شرقاً ويحد منطقة الدراسة من جهة الجنوب ناحية بغداد الجديدة ومن الشمال ناحية الشعب^(١٦). وبذلك تكون مساحة منطقة الدراسة (٣٠) كم^٢ إذ تشكل نسبة (٣،٥%) من مساحة مدينة بغداد البالغة (٨٦٢) كم^٢^(١٦)

خريطة (١) موقع مدينة الصدر من مدينة بغداد



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على أمانه بغداد ، دائرة التصاميم ، خريطة بغداد الادارية ٢٠٠٩ ، ص ٣ .

اولا :-نشأة مدينة الصدر ونمو سكانها :

بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ كان من تداعيات هذه الثورة إنهاء الإقطاع وتحرير الفلاحين من أراضي أصحاب الاقطاعيات مالبث أن توجهوا إلى بغداد وأنتشر هؤلاء الفلاحين فيها ساكنين جدد يحملون معهم كل قيمهم وثقافتهم إلى مكان استقرارهم الجديد ، ألا ان تزايد نزوحهم بشكل مستمر شكل ضغطاً على المدينة فضلاً عن انتشار ظاهرة الاكواخ في العاصمة مما حدا بالسلطات المسؤولة ان تنفذ لهم مشاريع اسكانية لغرض تجمعهم في أماكن محددة من العاصمة ، فكان ذلك في شرق بغداد متمثلة في مدينة الصدر وبعد عام ١٩٦٠ انتهج أسلوب تم بموجبه توزيع قطع سكنية بالمجان في مدينة الصدر وقد تم التبرع بمادتي الجص والطابوق ولم تنته سنة ١٩٦٥ حتى أزيلت اعداد من الصرائف .وبعد هذا الإجراء ترتب عليه ان بلغ عدد القطع الموزعة في مدينة الصدر حتى تاريخ ١٩٧٠/٩/٣٠ حوالي (٦٣٧٥٣) قطعة موزعة على (٧٩) قطاع يضم كل منها (٨٠٦) قطعة سكنية وكانت مساحة كل قطعة سكنية (١٤٤ م^٢) . ان النمو السكاني في الظروف الاعتيادية يؤدي إلى بناء وحدات سكنية تواكب هذا النمو بمعدلاته المتقاربة ، ولكن النمو السكاني غير الاعتيادي هو ما يؤدي إلى لفت الانتباه حيث كان عدد سكان مدينة الصدر في عام ١٩٦٥ (٣٥٣١٨٨) نسمة وقد أصبح في عام ١٩٨٧ (٨٤٥٠٨٧) نسمة واستمر السكان بالازدياد حتى وصل عدد السكان (٢٢٠٤٤٥٣) نسمة في

عام ٢٠٠٧. مقارنة مع النسبة المئوية للزيادة في حجم سكان مدينة بغداد بنسبة نمو سنوية بلغت (٣-٤%) لمدينة الصدر ، ويعود ذلك للحرب بين العراق وإيران التي أثرت سلبيا" على نحو سكان مدينة الصدر، إذ إن أعداداً كبيرة ممن يخدمون في الجيش من سكان مدينة بغداد كانوا من منطقة الدراسة . ونتيجة لمحدودية مساحة مدينة الصدر واستمرار الزيادة الديموغرافية لسكانها ازدادت الكثافة السكانية في إحياءها ، وإذا علمنا إن الكثافة السكانية قد وصلت في عام ٢٠٠٧ (٧٢٤) في الهكتار الواحد أي (٧٢٤) نسمة في ١٠ كم^٢ ، ويقابل هذا إن كل (٧٠) نسمة يعيشون في (١٠٠) م^٢. (١٧) الجدول رقم (١) .

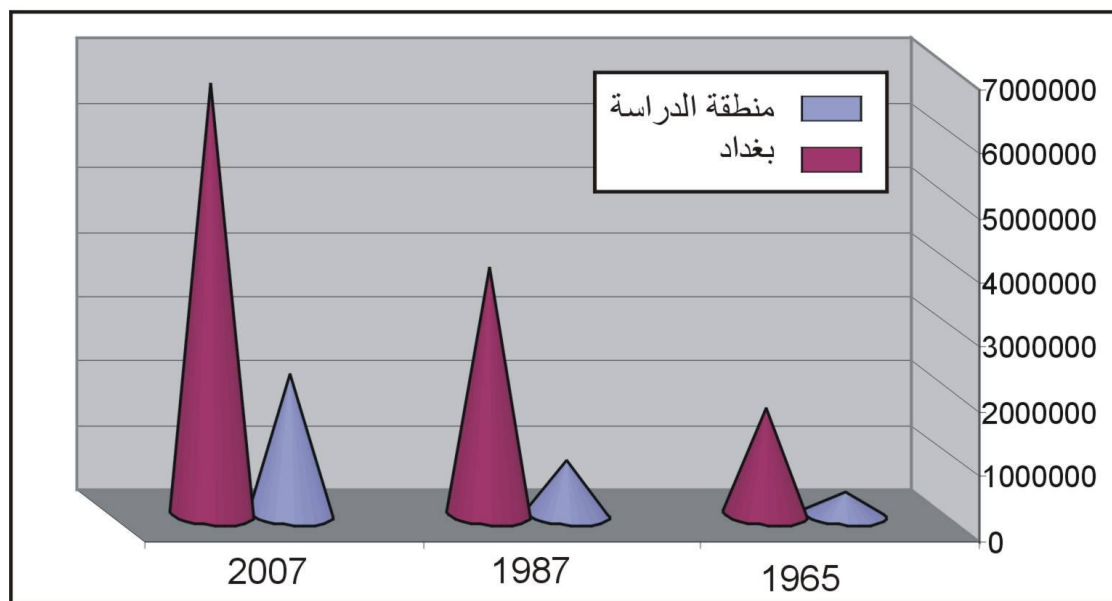
جدول رقم (١)

يبين زيادة السكان ومعدلات النمو السنوي في مدينة بغداد ومدينة الصدر

السنة	عدد السكان		الزيادة المطلقة		معدل النمو السنوي %	
	منطقة الدراسة	بغداد	منطقة الدراسة	بغداد	منطقة الدراسة	بغداد
١٩٦٥	٣٥٣١٨٨	١٦٥٧٤٢٤				
١٩٨٧	٨٤٥٠٨٧	٣٨٤١٢٦٨	١٦٢١٣١	١١٠٢٧٢٠	٢،١	٣،٤
٢٠٠٧	٢٢٠٤٤٥ ٣	٦٧١٧١٢٧	١١٧٠٥٠٣	٢٣١٥٠٣٧	٧،٩	٤،٣

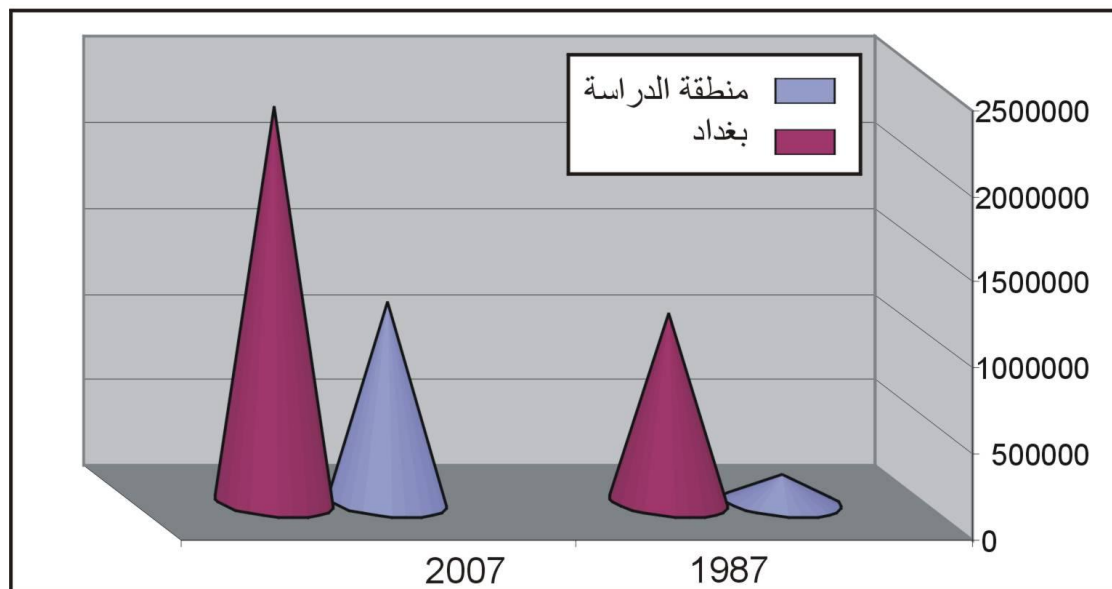
المصدر :- العامر ، حميدة كاظم زغير ، تغيير استعمالات الأرض في مدينة الصدر ، مصدر سابق ص ٣٤

شكل (١) عدد السكان في منطقة الدراسة مقارنة بسكان مدينة بغداد



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

شكل (٢) الزيادة المطلقة في عدد السكان في منطقة الدراسة مقارنة بسكان مدينة بغداد



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

ثانيا : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد الاحتلال :

كان من نتيجة سقوط النظام السابق وسيطرة المحتل الأجنبي الأمريكي على مقدرات البلد إن سادت الفوضى بسبب عدم وجود سلطة مركزية وطنية تحمي أبناء البلد و ثرواته ومؤسساته ، فكان نتيجة هذا الاحتلال واستمرار وجوده قتل مئات آلاف من العراقيين نتيجة القصف الجوي العشوائي للمدن والمؤسسات الإنتاجية والمصرفية وكذلك الخدمات كالكهرباء والنقل والماء . وكان البلد يفتقر إلى الاستقرار والأمن وباتالي دخل البلد في صدامات دموية بين سكانه بسبب ما جلبه الاحتلال ، ومن جهة أخرى دفع عدم وجود الاستقرار والسلام العراقيين إلى تشكيل فرق ووحدات المقاومة للتصدي للاحتلال وهذا بدوره أدى إلى إزهاق أعداد كبيرة من أرواح العراقيين وقد نجم عن ذلك تعرض آلاف من المواطنين في العراق عموماً وفي منطقة الدراسة (مدينة الصدر) خصوصاً إلى البطالة نتيجة تلك الأوضاع الشاذة التي سببها حل وزارات الدولة والأجهزة الخاصة بحفظ الأمن كالجيش والشرطة وغيرها . وانعكس ما أشرنا إليه من تلك الأحداث في استمرار زيادة معدلات البطالة حتى الوقت الحاضر على الرغم من تشكيل حكومة مركزية والتي بدورها تقوم بتحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية والخدمية وامتصاص البطالة ولكنها مازالت عاجزة عن توفير بعض متطلبات المواطنين مثل الكهرباء والخدمات الأساسية حيث إن عدم توفر الطاقة الكهربائية بشكل انسيابي أدى إلى توقف كثير من المشاريع الصناعية مثل صناعة الاسمنت الأمر الذي أثر بشكل سلبي على هذا القطاع من الصناعة ، وكثير من الصناعات التي تعتمد الماكينة الإنتاجية فيها على الطاقة الكهربائية . لاسيما منها في مدينة الصدر فضلاً عن إغلاق عدد كبير من المصانع لاسيما الصناعات الغذائية والكيميائية والإنشائية والنسيجية ، فكان نتيجة إغلاق هذه المعامل أن ازدادت البطالة واستفحلت في العراق عامة ومدينة الصدر خاصة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان لابد من وجود منفذ لسد حاجة السوق العراقية خاصة الصناعات الغذائية والمعدنية والكيميائية والنسيجية والإنشائية والتي لها دور في حياة الفرد . إن للظرف الأمني دور كبير في توقف أعداد كبيرة من المشاريع الصناعية وذلك من خلال موجة العنف الطائفي التي ضربت البلاد مما أدى إلى توقف وهجرة الكثير من أصحاب المشاريع الصناعية إلى المناطق التي يشعرون فيها بالأمان .

ثالثا : العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين في مدينة الصدر

١-العوامل الديموغرافية : وتشتمل على متغيرات النوع والسن والحالة التعليمية والتخصص العلمي ، والحالة الاجتماعية ، وحجم الأسرة إن دراسة بيانات السكان بحسب نوعهم (ذكور ، إناث) وفئاتهم العمرية يمكن أن يسهم في تحليل الخواص الديموغرافية ليس في مجرد معدلات المواليد والوفيات والهجرة السكانية ، بل في التخطيط لشتى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة . ويعني التركيب السكاني الخصائص الكمية والنوعية في زمن معين التي يمكن التعرف عليها من خلال بيانات التعداد واهم هذه الخصائص هي التركيب العمري والنوعي والاقتصادي والتعليمي وغيرها .

١-التركيب النوعي :

المقصود بالتركيب النوعي توزيع السكان الى نوعين ذكور وإناث فكل كل كتلة سكانية تنقسم طبيعياً إلى ذكور وإناث . وان العلاقة بين عدد الذكور وعدد الإناث يعبر عنها بنسبة النوع . إذ يمكن حسابها بقسمة عدد الذكور الى عدد الإناث وضرب الناتج في مئة ، وبمعنى آخر عدد الذكور لكل مئة من الإناث . ويتأثر التركيب النوعي في المجتمعات بعوامل عديدة اهمها الهجرة والمستوى الصحي والمعيشي والظروف الاجتماعية للسكان ، كذلك وجود الاخطاء في البيانات التي يشملها التعداد والحالات الطارئة التي تطرأ عليها اذ تؤثر بالتالي في حياة السكان ومنها الظواهر الديموغرافية والحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية وعوامل اخرى تؤدي الى فقدان او هجرة عدد معين من السكان وضمن فئات عمرية ونوعية

محددة . ففي عام ١٩٩٧ نجد إن نسبة النوع قد بلغت في مدينة الصدر (٣، ١٠٠ %) وهي نسبة نوعية مقارنة لنسبة النوع لمحافظة بغداد للعام نفسه والبالغة (١٠١%) . أما في سنة ٢٠٠٧ فقد كانت نسبة النوع لمدينة الصدر نحو (١٠٤ %) كما يظهر في الجدول (٢) الذي يبين التوزيع النسبي والتركيب النوعي للذكور والإناث في منطقة الدراسة.

جدول (٢)

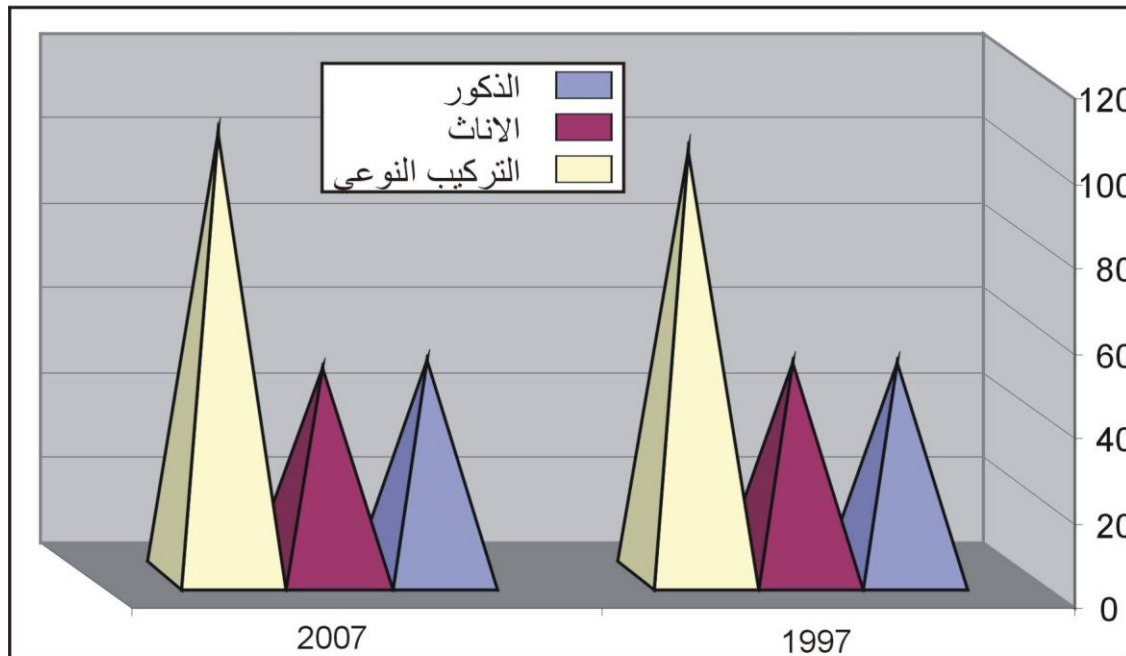
يبين التوزيع النسبي والتركيب النوعي في منطقة الدراسة

السنة	الذكور	النسبة المئوية %	اناث	النسبة المئوية %	التركيب النوعي	المجموع
١٩٩٧	٥١٧٨٣٣	٥٠،١	٥١٦١١٧	٤٩،٩	١٠٠،٣	١٠٣٣٩٥٠
٢٠٠٧	١١٢٤٢٧١	٥١	١٠٨٠١٢٨	٤٩	١٠٤	٢٢٠٤٤٥٣

المصدر : العامر ، حميدة كاظم زغير ، تغيير استعمالات الارض في مدينة الصدر ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

هنالك عوامل ادت الى هذا الانخفاض في نسبة النوع على مستوى منطقة الدراسة ومنها الهجرة إلى الخارج ولا سيما هجرة الذكور وتحديد الهجرة الداخلية بين المحافظات كافة ومدينة بغداد إذ سَنَة الدولة قوانين وتشريعات حددت بموجبها السكن داخل مدينة بغداد وتنظيم بطاقة السكن ، فضلا عن مغادرة اغلب العمالة العربية للبلاد بعد فرض الحصار الاقتصادي عام ١٩٩٠ وهذه العوامل ادت بالنهاية الى انخفاض نسبة النوع في منطقة الدراسة اما في سنة ٢٠١١ فقد كانت نسبة الذكور ونسبة الاناث في عينة منطقة الدراسة مقارنة لنسب السنوات الماضية كما أظهرته ارقام الدراسة الميدانية . وكذلك نسب النوع كانت مقارنة لنسب النوع لسنوات ماضية . والجدول (٣) يبين التوزيع النسبي والتركيب النوعي للذكور والإناث في عينة منطقة الدراسة .

شكل (٣) التوزيع النسبي والتركيب النوعي في منطقة الدراسة



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

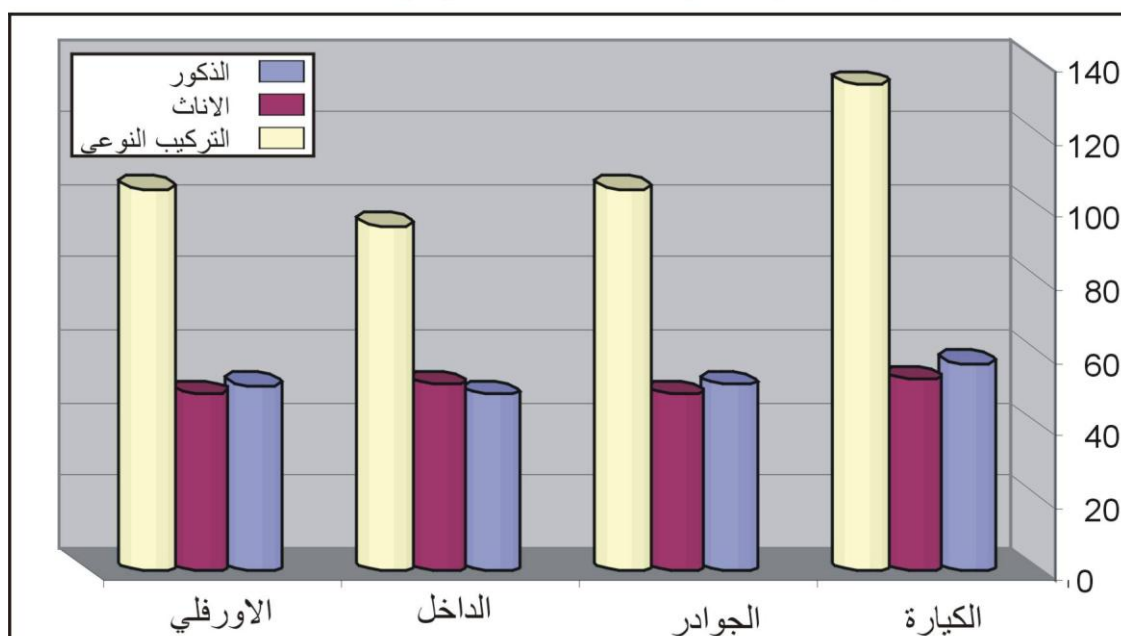
جدول (٣)

يبين التوزيع النسبي والتركيب النوعي في عينة منطقة الدراسة

ت	المنطقة	عدد سكان العينة	عدد الذكور	النسبة المئوية %	عدد الإناث	النسبة المئوية %	التركيب النوعي
١	الكيارة	٨٨٦	٥٠٨	٥٧,٣	٣٧٨	٥٢,٧	١٣٤
٢	الجوادر	١٨١٩	٩٣٤	٥١,٣	٨٨٥	٤٨,٧	١٠٥
٣	الداخل	١١٢٦	٥٤٨	٤٨,٦	٥٧٨	٥١,٤	٩٥
٤	الاورفلي	٣٦٩	١٨٩	٥١,٢	١٨٠	٤٨,٨	١٠٥
	المجموع	٤٢٠٠	٢١٧٩		٢٠٢١		١٠٧

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١١ .

شكل (٤) التوزيع النسبي والتركيب النوعي في عينة منطقة الدراسة



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣)

ب - التركيب العمري :

يقصد بدراسة التركيب العمري دراسة سكان المنطقة على أساس فئات عمرية مختلفة وبيان نسبتها بالنسبة للمجموعات الرئيسية للسكان موزعة على أساس فئات الأعمار ، التي يمكن مقارنة النتائج فيما بعد لتوضيح التراكيب المختلفة للمجاميع السكانية وتحديد نسب السكان في سن العمل ، وعدد الأطفال في المراحل الدراسية ودرجة الخصوبة ، كما يفسر نسبة المواليد والوفيات . إن معرفة الفئات العمرية للسكان يساهم في عملية فهم الخصائص المتعاقبة للمجتمع ، (١٨) وتكشف التطورات التي تحدث فيه خلال مدة زمنية محددة ولدراسة التركيب العمري لمنطقة الدراسة ثم توزيعهم الى ثلاث فئات عمرية رئيسية وعلى هذا يمكن تقسيم الفئات العمرية في منطقة الدراسة الى ما يأتي :

١- فئة صغار السن دون ١٥ سنة :

وتعد هذه الفئة أكثر الفئات تأثراً بعوامل الولادة والوفاة وتتصف بأنها فئة غير منتجة إذ أنها تكون عبئاً على الفئة المنتجة من السكان ، إذ أن تدهور الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة أدى الى وجود ظاهرة

تسرب الطلبة وخاصة الذكور من المدارس الابتدائية والمتوسطة للانضمام في العمل كعمال غير مهرة ضمن هذه الفئة. لقد بلغت نسبة صغار السن في عام ١٩٩٧ نحو (٤٧،١ %) من مجموع سكان منطقة الدراسة في حين بلغت نسبتهم في عام ٢٠٠٧ نحو (٤٠،٨ %) كما في الجدول (٤) ، وعليه فان الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة تكاد تكون مرتفعة مما يؤثر الى ان مجتمع مدينة الصدر هو مجتمع قتي وهذا يتطلب وجود الكثير من الاستعمالات مخصصة لخدمتهم منها الصحية والترفيهية والتعليمية . ان ارتفاع نسبة الاطفال دون سن ١٥ سنة يرجع الى ارتفاع نسبة الولادات بسبب سيادة الثقافة الريفية وتمسك بالقيم الدينية التي تشجع على الزواج المبكر والإنجاب ، تعد فئة الاطفال اقل من ١٥ سنة عمالة المستقبل لذا يجب الاهتمام بها وإعدادها بصورة تتناغم مع سوق العمل.

٢- الفئة العمرية المنتجة (١٥ - ٦٤) :

وتسمى هذه الفئة بالفئة النشطة اقتصاديا ، وهي الفئة المنتجة والمعيّلة لباقي افراد المجتمع من صغار السن وكبار السن وتسهم هذه الفئة في نمو السكان وهي الفئة الأكثر حركة وهجرة بين الفئات الاخرى . لقد بلغت هذه الفئة سنة ١٩٩٧ نحو (٥٠،١ %) من اجمالي عدد سكان منطقة الدراسة إلا انها منخفضة إذا ما قورنت بنسبة محافظة بغداد للعام نفسه والبالغة (٥٢،٩ %) من اجمالي عدد السكان . وقد بلغت نسبة الفئة العمرية من (١٥ - ٦٤) نحو (٥٥،٨ %) في عام ٢٠٠٧ من مجموع سكان منطقة الدراسة. إن هذه الفئة العمرية تؤثر بشكل مباشر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة من خلال نشوء أسر جديدة عن طريق الزواج الذي يتم بين شباب وشابات هذه الفئة ، ولهذا يمكن ملاحظة انعكاس ذلك على الأسر حيث ان الأسرة في الحيز المساحي الذي تشغله يمكن ان يستوعب زواج احد أبنائها والإقامة في المسكن نفسه مما يجعلها مضطرة الى تغيير في نمط الاستعمال إلى حد لا يمكن ان تسمح هذه الوحدة السكنية لاستيعاب المزيد من الاسر المنشطرة مما جعل مسألة الحصول على سكن جديد أمراً ضروري ، وهذا يدفع الى التجاوز على استعمالات غير مخصصة للسكن ويتم تغيير صنفها الى استعمال سكن ، كما ان وجود اعداد ضمن هذه الفئة لا يستهان بها ذو نشاط اقتصادي معين يجعلهم يفكرون في ايجاد ارض لاستخدامها في بناء حوانيت او ورش صناعية ، ونظراً لقلة الأراضي يجعلهم يفكرون بوسائل غير قانونية لإيجاد مثل هذه الأراضي تجاوزاً عليها وتغيير استعمالها بما يخدم حاجاتهم ومصالحهم الآنية بغض النظر عن التاون سكيب وتشويه صورته من جراء غياب الجانب التنفيذي للقانون البلدي.

٣- فئة كبار السن (٦٥ سنة) فأكثر :

وهي الفئة التي أصبحت غير منتجة بعد إن أدت دورها في الإنتاج وعملية بناء المجتمع ، وتشمل أعداد كبيرة من الإناث والأرامل ونقل سببها كلما كانت نسبة صغار السن كبيرة ، اي ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان وبالعكس . ففي مدينة الصدر بلغت نسبة كبار السن عام ١٩٩٧ نحو (٢٠،٧ %) من إجمالي عدد سكان منطقة الدراسة . اما في عام ٢٠٠٧ فكانت نسبة هذه الفئة قد بلغت نحو (٣،٣ %) من مجموع سكان منطقة الدراسة ، كما موضح في الجدول (٤) .

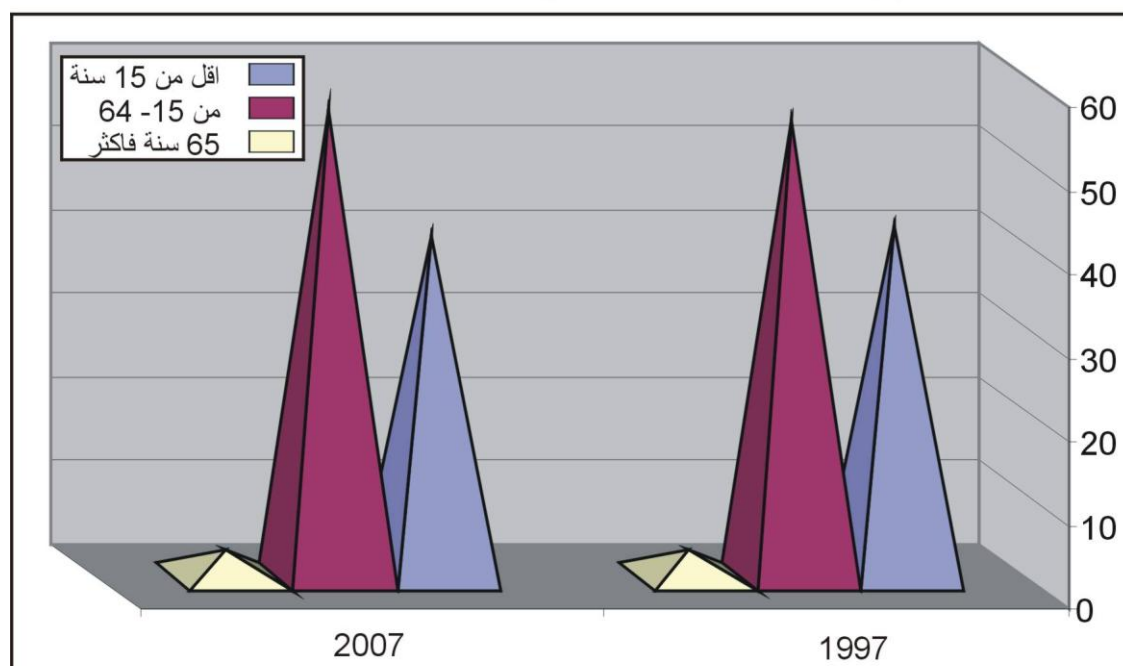
جدول (٤) يبين الفئات العمرية الرئيسية في منطقة الدراسة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧)

٢٠٠٧ *			١٩٩٧ *		
النسبة المئوية %	المجموع	الفئات العمرية	النسبة المئوية %	المجموع	الفئات العمرية
٤٠،٨	٨٩٩٤١٧	أقل من سنة - ١٥	٤٢	٤٣٤٩٦٣	أقل من سنة - ١٥
٥٥،٨	١٢٣٠٠٨٤	١٥ - ٦٤	٥٤،٥	٥٦٣٨٧٢	١٥ - ٦٤
٣،٣	٧٢٧٤٧	٦٥ فأكثر	٣،٢	٣٤٠٥٩	٦٥ فأكثر
١٠٠	٢٢٠٤٤٥٣	المجموع	١٠٠	١٠٣٣٩٥٠	المجموع

* المصدر : الرماحي ، عبد الله علي كاظم ، الصناعة في مدينة الصدر وأثرها في تلوث البيئة ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٢ .

** المصدر : العامر ، حميدة كاظم زغير ، تغيير استعمالات الارض في مدينة الصدر ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨ .

شكل (٥) الفئات العمرية الرئيسية في منطقة الدراسة ١٩٩٧ - ٢٠٠٧



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٤)

ومن خلال البيانات التي استخدمت في البحث لمنطقة الدراسة المختارة فقد ظهرت نسبة صغار السن دون سن (١٥ سنة) نحو (٣٣,٦ %) من مجموع سكان عينة منطقة الدراسة والبالغة (٤٢٠٠ نسمة) في عام ٢٠١١ كما في الجدول (٥) الذي يبين الفئات العمرية الرئيسية في عينة منطقة الدراسة. أما الفئة العمرية المنتجة من (١٥ - ٦٤) فقد بلغت نسبتها نحو (٦١,٥ %) من مجموع سكان منطقة الدراسة. وقد وجد ان نسبة كبار السن من الفئة العمرية (٦٥ فأكثر) قد بلغت (٤,٧ %) من مجموع سكان عينة منطقة الدراسة.

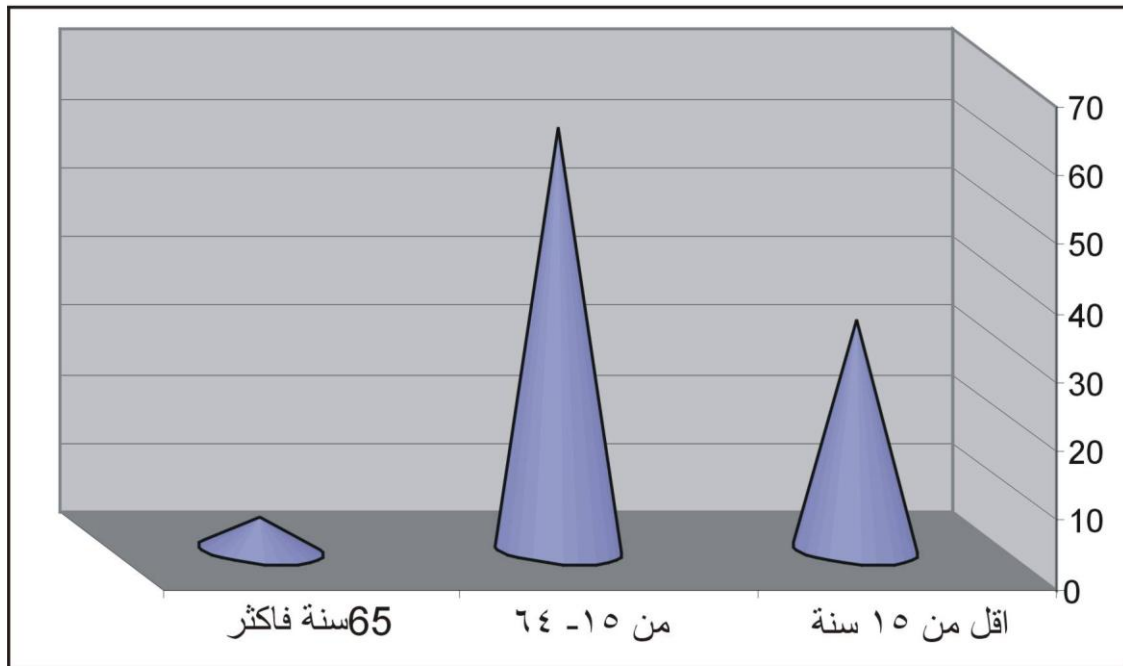
جدول (٥)

يبين الفئات العمرية الرئيسية في عينة منطقة الدراسة :

ت	الفئات العمرية	مجموع سكان عينة الدراسة	النسبة المئوية %
١	أقل من سنة - ١٥	١٤١٥	٣٣,٦
٢	١٥ - ٦٤	٢٥٨٥	٦١,٥
٣	٦٤ فأكثر	٢٠٠	٤,٧
	المجموع	٤٢٠٠	١٠٠

المصدر : عمل الباحث في الاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية .

شكل (٦) الفئات العمرية الرئيسية في عينة منطقة الدراسة



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٥)

٢: العوامل الاجتماعية والاقتصادية :

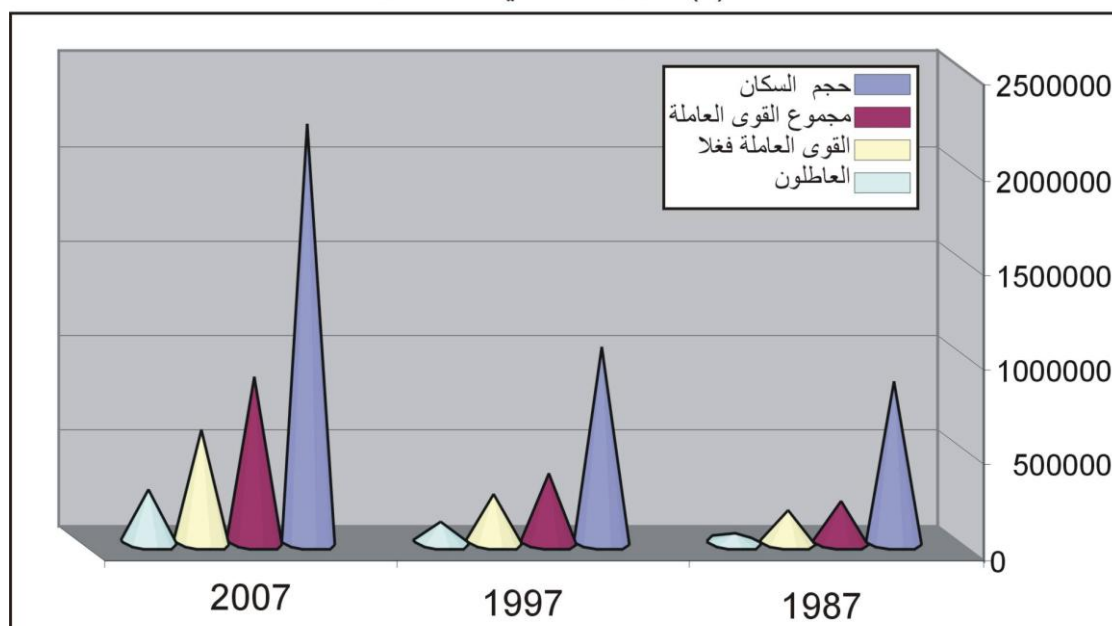
إن التركيب الاقتصادي في المجتمع لازم لوضع خطط المستقبل في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستعمالات الأرض لذا جاء في هذا المجال دراسة التركيب الاقتصادي لسكان مدينة الصدر من خلال دراسة القوى العاملة والعاطلين وتوزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي على أساس القطاعات الثلاثة (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) . إن حجم القوى العاملة الكلي هو في تزايد من تعداد الى اخر وهذا ينعكس على مجموع حجم القوى العاملة من الناحية النظرية ورغم وجود علاقة طردية بين زيادة حجم السكان وحجم القوى العاملة إلا أن ثمة عوامل متعددة تمارس دورها في جعل القوى العاملة فعلاً في تراجع أمام حجم العاطلين عن العمل إذ يمكن ملاحظة حجم العاطلين عن العمل وهو في زيادة مستمرة من عقد إلى آخر من مجموع القوى العاملة حسب ما تظهره قوى العمل وهذا يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر استعمالات الارض في منطقة الدراسة كما يوضحها الجدول (٦) ،

جدول (٦) يبين القوى العاملة في مدينة الصدر (١٩٨٧ - ١٩٩٧ - ٢٠٠٧)

السنة	حجم السكان	مجموع القوى العاملة	القوى العاملة فعلاً	النسبة المئوية %	العاطلون	النسبة المئوية %
١٩٨٧	٨٤٥٠٨٧	٢١٥٦٧١	١٧١٧٢٦	٧٩,٦	٤٣٩٤٥	٢٠,٤
١٩٩٧	١٠٣٣٩٥٠	٣٦٧٤٠٢	٢٥٣٦٦٧	٦٩	١١٣٧٣٥	٣١
٢٠٠٧	٢٢٠٤٤٥٣	٨٧٣٣٢٥	٥٩٠٨٣٥	٦٧,٧	٢٨٢٤٩٠	٣٢,٣

المصدر : العامر ، حميدة كاظم زغير ، تغيير استعمالات الارض في مدينة الصدر ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .

شكل (٧) القوى العاملة في منطقة الدراسة



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٦)

● نسبة الاعالة :

وهي معيار يلقي الضوء على مدى العبئ الذي تتحمله فئة البالغين لاعالة الفئات الاخرى وترتبط نسبة الاعالة بالتركيب العمري للسكان وتقوم على اساس ان كل فرد في المجتمع مستهلك ، اما المنتجون فهم بعض افراد فقط ، وتحسب نسبة الاعالة بقسمة مجموع عدد السكان في الفئتين العمريتين (اقل من ١٥) و (٦٥ فأكثر) مقسوم على عدد السكان في الفئة العمرية (١٥ - ٦٤) وهي الفئة المنتجة والنشطة اقتصادياً مضروباً في (١٠٠) (١٩). وبلغت نسبة الإعالة في مدينة الصدر عام ١٩٩٧ (٩٨,٨ %) أما محافظة بغداد فقد بلغت نسبة الإعالة فيها للعام نفسه (٢٨٦%) . إن انخفاض نسبة الإعالة في منطقة الدراسة تعطي صورة واضحة عن ظروف المجتمع في هذه المنطقة إذ ان الكثير من الأطفال دون سن العمل القانوني (١٥ سنة) والكثير من كبار السن والذين هم فوق سن (٦٥ عام) يُعَدُّون يد عاملة حتى وان كانت غير ماهرة إلا أنها تسهم في إعالة غيرها من السكان أو على الأقل إعالة نفسها . ومن خلال البيانات التي استخدمت في البحث لمنطقة الدراسة ظهرت نسبة الاعالة في سنة ٢٠١١ نحو (٢٦,٤ %) من مجموع عينة منطقة الدراسة ، حيث بلغت نسبة الاعالة الصغرى اي اعالة الفئة دون سن (١٥ سنة) نحو (٥٤,٧ %) ، في حين بلغت نسبة الاعالة الكبرى والتي تمثل (٦٤ سنة فأكثر) نحو (٧,٧ %)

٣-العوامل التعليمية:

من أهم هذه العوامل ضعف مستوى الخريجين والذي يؤكد تزايد شكاوى مؤسسات الإنتاج والخدمات في السنوات الأخيرة من ضعف مستوى الخريجين بصفة عامة مقارنة بمستوى نظائهم ممن تخرجوا في الخمسينيات والستينيات من القرن، الماضي وقد أدى انخفاض المستوى التعليمي للخريجين إلى بطالة الكثير منهم، إذ لا يجتاز أغلبهم الاختبارات والمقابلات التي تعقدتها الشركات والمؤسسات^(١) ومن هذه العوامل أيضا ضعف الاهتمام بالتوجيه التربوي المهني وقصور برامج التدريب و يمكن القول بأن انفصال سياسة التعليم عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل واحدة من أهم عوامل أزمة بطالة الخريجين ، بالإضافة إلى الخلل في التوازن النوعي بين مخرجات التعليم والحاجة الفعلية من العمالة التي يتطلبها سوق العمل ، فضلا عن سياسة التوظيف الحكومي بكسليياتها المعروفة. وبما ان التعليم يمثل احد اهم مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومقياساً للتطور الثقافي في المجتمع، فقد حضي باهتمام كثير من الدراسات الجغرافية لتأثيره في الجوانب السكانية والاجتماعية .ان المستويات التعليمية تتباين في حجم طلبتها وهذا امر واقع اذ انها تبدأ بأعداد كبيرة في مدخلاتها الا ان المخرجات تكون اقل بكثير ، وهذا يؤشر حقيقة مفادها ان المستويات الفكرية بين الطلبة مختلفة وعليه تصبح المستويات الدراسية بمثابة المصفاة في تصنيف المستوى العقلي لكل فرد في المجتمع فمن خلال البيانات الإحصائية التي أجريت في عدد من مناطق مدينة الصدر نجد ان مجموع الأفراد المتعلمين قد بلغ نحو (٣٣٣٥) فرد من مجموع سكان عينة منطقة الدراسة والبالغ (٤٢٠٠) فرد ، ونستنتج ان عدد أفراد العينة الغير متعلمين هو (٨٦٥) فرد (الجدول (٧) يوضح المستويات التعليمية في عينة منطقة الدراسة .

جدول (٧)

يبين توزيع المستويات التعليمية في عينة منطقة الدراسة لعام ٢٠١١

ت	المستوى التعليمي	الحجم	النسبة المئوية %
١	يقرأ ويكتب	٨٠٤	٢٤,١
٢	ابتدائي	٨٩٠	٢٦,٦
٣	متوسط	٨٢٥	٢٤,٧
٤	اعدادي	٤٥٢	١٣,٥
٥	دبلوم	١٨٠	٥,٣
٦	بكلوريوس	١٥١	٤,٥
٧	ماجستير	٢١	٠,٦
٨	دكتوراه	١٢	٠,٣
	المجموع	٣٣٣٥	١٠٠

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية .

لقد كانت نسب الأفراد المتعلمين في الدراسات العليا منخفضة جداً في حين سجلت نسب الدراسات الأساسية والإعدادية نسب جيدة كما ظهر في الجدول السابق . وهذا يبين ان مستويات التعليم في مدينة الصدر تبدأ بأعداد كبيرة ما تلبث ان تتناقص كلما تقدمت المراحل الدراسية وهذا يدل على ان معظم الأسر تدفع بأبنائها الى العمل بدلاً من اكمال الدراسة لصعوبة الحياة وانخفاض المستوى الاقتصادي لتلك الأسر .

أولاً:- الإجراءات العلمية المنهجية للدراسة :

نظراً لتعذر الحصول على بيانات كافية تغطي أعداد ونسب البطالة في مدينة الصدر تم اختيار عينة عشوائية لمناطق محددة من المدينة ، وتفاصيل هذه العينة الأتي:

تصميم العينة الإحصائية :

يتطلب تصميم العينة الإحصائية الاعتماد على عدة خطوات مهمة من اجل ان تكون العينة ممثلة تمثيلاً دقيقاً لمجتمع الدراسة ، وهذه الخطوات هي :-

أ- نوع وحجم العينة :

استخدمت في البحث عينة عشوائية تتكون من عدد من الفقرات المهمة التي تتعلق بموضوع البحث والتي تتناول جوانب اقتصادية واجتماعية لمعرفة نسب البطالة والحالة الاجتماعية التي تتولد نتيجة لذلك وقد توزعت المعلومات في ورقة الاستبيان على (٧) فقرات وقد تفرعت بعض الفقرات إلى عدة نقاط ، وكان عدد هذه الاستثمارات (٤٧٥) استثماراً وزعت على عدد من مدارس مدينة الصدر الموجودة في قطاعات مختلفة للحصول على عينة دقيقة وتم ملئ هذه الاستثمارات من قبل طلبة المدارس المذكورة من الصف الخامس والسادس الأعدادي وبعدها تم جمع الاستثمارات بعد إكمالها وتم إجراء العمليات المطلوبة عليها للوصول إلى النتائج المرجوه .

ب- المجال المكاني:

شملت الدراسة أربع مناطق جغرافية رئيسية في المدينة وهي (الكيارة - الجواد - الداخل - الأورفلي)، وقد غطت هذه الدراسة (٥٨) قطاعاً من مجموع (٧٩) قطاعاً والتي تشكل عدد القطاعات الكاملة للمدينة ، وتمثل القطاعات المختارة للدراسة عينة عشوائية اجري البحث عليها.

ج - المجال البشري :

يمثل المجال البشري كافة الذين وقعت عليهم الدراسة حيث كان عدد الأسر التي تم دراستها (٧١٦) أسرة ، وقد بلغ مجموع هذه العينة (٤٢٠٠) فرد ، وقد تناولت الدراسة

الفئات العمرية الرئيسية وهي (أقل من سنة إلى ١٥ سنة ومن ١٥ سنة إلى ٦٤ ومن ٦٤ فأكثر).

د - المجال الزمني :

استغرق المجال الزمني المدة من ٢٠١٠/١١/١ ولغاية ٢٠١١/٤/٢٥، وخلال هذه المدة تم الحصول على بيانات دقيقة عن طريق الجهات ذات العلاقة بالبحث حيث أمكن الاستفادة من البيانات ذات الصلة بموضوع البحث .

رابعاً:- البطالة في مدينة الصدر

١- أنواع البطالة

أ - البطالة الدورية :

يمر الاقتصاد بدورات زمنية بين الانتعاش الاقتصادي والركود الاقتصادي ، فعندما يكون هنالك انتعاش اقتصادي سوف يكون بالمقابل زيادة على السلع والخدمات ، إما في حالة الركود الاقتصادي والناجمة عن قلة الطلب على السلع والخدمات وهذا ما يحدث في مدينة الصدر بسبب عيش بعض العوائل تحت خطر الفقر وانخفاض الدخل اليومي فانه لا يساعدها على شراء بعض السلع فيؤدي إلى قلة الطلب على بعض السلع ما يدفع أرباب العمل إلى تسريح العمال من العمل واغلبهم من الخريجين فيصبح هؤلاء عاطلين عن العمل.

ب - البطالة الموسمية :

يحدث مثل هذا النوع من البطالة عندما ينخفض الطلب على سلع أو مواد معينة خلال موسم معين من السنة فعندما ينخفض الطلب على الايدي العاملة خلال موسم معين كقلة الطلب على عمال البناء في فصل الشتاء لان الجو يكون ممطراً وبارداً ويكون النهار قصيراً ، فان أصحاب البناء يترددون عن العمل فيقل الطلب هلى عمال البناء فيصبح هؤلاء عمال عاطلين وهذا ينطبق على مجتمع مدينة الصدر حيث أن كثير من ابناء الفئة المنتجة يعملون كعمال بناء وهذا يؤثر كثيراً عليهم حيث انه كما أشرنا إلى أن الطلب يقل على عمال البناء في فصل الشتاء .

ج- البطالة التكنولوجية أو الصناعية :

ظهرت هذه البطالة عندما اكتشفت آليات ومكائن حديثة تستطيع إن تحل محل الإنسان في الإنتاج ، فالماكنة يمكن أن تأخذ محل ١٠٠-١٥٠ عامل في حين أن الذي يشكل الماكنة هو مهندس أو مهندسان وهذا التطور دفع رب العمل إلى تسريح العمال وأصبح هؤلاء العمال عاطلين والناحية الأخرى التي زادت من البطالة هو دخول المواد المستوردة بسبب توقف معظم المعامل والشركات في العراق وهذا ما انعكس على مجتمع الدراسة (مدينة الصدر) حيث إن أعداد كبيرة من الشريحة المنتجة من منطقة الدراسة كانوا يعملون في هذه المعامل والشركات وبعد توقفها تعرض هؤلاء العمال للبطالة .

د- البطالة القسرية :

وهذا النوع من البطالة ظهر نتيجة اتخاذ قرارات رسمية من شأنها إيقاف عدد من الأشخاص الذين كانوا يعملون أو ناشطون في العمل ولكنهم سرحوا من وظائفهم وإعمالهم قسرياً وأصبحوا عاطلين عن العمل نتيجة قرارات صدرت من قوات الاحتلال الأمريكي ، وهذا ما حدث مع آلاف الموظفين في العراق عامة. ومدينة الصدر خاصة نتيجة غزوا العراق واحتلاله حيث عمدت قوات الاحتلال إلى حل بعض الوزارات الأمنية والخدمية والدوائر والهيئات الحكومية ، حيث إن إعداد كبيرة من أبناء مدينة الصدر كانوا يعملون في هذه الدوائر والهيئات وبعد حلها أصبحوا عاطلين عن العمل بسبب البطالة القسرية .

٢- أسباب بطالة الخريجين في العراق و مدينة الصدر :-

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تفاقم أعداد العاطلين عن العمل من الخريجين وارتفاع نسبة البطالة تعود إلى مسببات عديدة منها:-

أ- قلة الطلب على السلع والخدمات :

أن الطلب على السلع الاستهلاكية يتأثر بدخول المستهلكين فعندما ينخفض الطلب على السلع الاستهلاكية فإن الإنتاج يتوقف ويقوم أصحاب المعامل بتسريح العمال ففي مدينة الصدر ونتيجة الوضع الاقتصادي المتدني لأغلب العوائل حيث إن معظم العوائل تعيش تحت خط العمل ويكون دخلها اليومي متدني كلها عوامل تؤدي إلى قلة الطلب على السلع والخدمات

ب - الأزمات السياسية والحروب والفتن والقلق الاجتماعي :

تكون الأزمات السياسية والحروب والقلق الاجتماعي سبب من أسباب البطالة بشكل عام وبطالة الخريجين بشكل خاص نتيجة عدم الاستقرار حيث تتوقف الأعمال والإنتاج وتغلق الأبواب بوجه العاملين وهذا ما حصل في مدينة الصدر نتيجة إن الظروف الأمنية التي مرت بهذه المدينة لاسيما أثناء العمليات العسكرية التي حدثت بين القوات الأمريكية المحتلة والمقاومة ، وهذا بدوره أدى إلى ازدياد معدلات البطالة . كما ان الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة وما تبعها من حصار اقتصادي دولي شامل على العراق، وتدني مستوى الإنتاج والتنمية الى ادنى مستوى وتوجيه الدخل القومي نحو متطلبات الحروب. وكذا التدمير والنهب والحرق الذي أصاب مؤسسات الدولة والمال العام عام 2003 ، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصناعية ، وما تبع ذلك من أعمال التخريب والارهاب وتوقف تام للإنتاج حيث توجد حالياً حوالي (192) شركة صناعية حكومية متوقفة عن العمل تماماً وتستوعب لـ (500) الف عامل إضافة الى الانخفاض الكبير في صادرات النفط. إضافة الى حل الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية المختلفة ووزارة الإعلام من قبل قوات التحالف ساهم في زيادة أعداد العاطلين عن العمل حيث بلغ عدد هؤلاء حوالي مليون شخص... ثم تدهور الأحوال الاجتماعية والمدنية في العراق بعد الغزو ويتضح ذلك من أعداد السكان المهجرين والذين زاد عددهم عن (4) ملايين مواطن(20)

ج- توسع التعليم العالي في العراق

حيث ومنذ بداية التسعينات توسع التعليم العالي بشكل كبير وتساعد هذا التوسع بعد عام 2003 بصورة كبيرة وعلى نطاق جغرافي واسع مما أدى إلى ازدياد مضطرد في أعداد الخريجين في المجالات والتخصصات المختلفة من حيث كونها تطبيقية أو نظرية. لقد صاحب التوسع الأفقي والرأسي في التعليم العالي والتوسع في التعليم العام سياسة التحرير الاقتصادي التي أدت إلى تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي تقليل فرص التوظيف العام لذلك بدأت ظاهرة بطالة الخريجين تتفاقم منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي

د- وفشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي

بالقدر المناسب وتراجع الاداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرصة عمل بالقدر الكافي إضافة الى معاناة الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية فهو اقرب مايكون الى الاقتصاد الخدمي (إذا ما استبعدنا القطاع النفطي) ذلك ان مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي تصل الى حوالي (22 في المئة) بينما تبلغ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي حوالي (1.5) فقط وان مساهمة القطاع الزراعي لا تتجاوز نسبة (6,5 في المئة) علماً بأن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي تصل الى (70 في المئة) وهو قطاع لا يساهم في مكونات تشغيل قوة العمل العراقية الانسبة منخفضة لا تتجاوز في افضل الاحوال (2 في المئة) منها ، وهذا يعني ان (98 في المئة) من قوة العمل توجد في قطاعات لا تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (30 في المئة). لذلك فإن سيادة قطاع الخدمات الهامشية في مكونات النشاط الاقتصادي لها تأثيرات سلبية على تكوين وتركيب سوق العمل العراقية والقدرة على

التوظيف والاستخدام المنتج حيث ان (50 في المئة) من العاملين في قطاع الخدمات يعملون في خدمات هامشية (ضعيفة الانتاجية) وتعد من ضمن تصنيفات البطالة في سوق العمل وحتى الدخل الذي يحصلون عليه وهو دخل هامشي (دون خط الفقر (21)

ه- السياسات التشغيلية في العراق

التي لا زالت دون مستوى الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية (ILO) لتطوير الشراكة الاجتماعية في بلادنا بالصيغة التضامنية لتوسيع الانشاءات الوطنية واستقطاب الرساميل الاجنبية وخلق فرص العمل الفعالة لتقليل الفقر ومكافحة البطالة وتطبيق برامج تاهيل و تدريب القوى العاملة وتنشيط سوق العمل العراقي وتنويع المهارات بما ينسجم والطلب على قوى الانتاج وتحديث تشريعات العمل الوطنية بما يتلائم والتجارب العالمية ومعايير العمل الدولية. وان زيادة عدد السكان في العراق وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتشجيع القطاع الحكومي وتراجع التخطيط التعليمي وتدني ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب البطالة ادى الى رفع معدلات البطالة التي قدرتها بعض الاحصائيات بـ (70 في المئة) من مجموع قوة العمل . يضاف الى ذلك افتقار الدولة الى برامج فعالة لمعالجة البطالة والتحكم الايجابي بعدد الداخلين الجدد الى سوق العمل. و اشار الى انه لا يزال دور القطاعات الخاصة والمختلطة والتعاونية في استيعاب البطالة ضعيفا لتواضع طاقاتها على التشغيل في ظل الظروف الراهنة بسبب افتقارها لعناصر الطاقة الاساسية كالطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية (النفط الابيض , البنزين , الكاز , الغاز) مما ادى الى شلل القطاع الخاص (الصناعي , الزراعي , الخدمي) اضافة الى منافسة السلع المستوردة للمنتجات الوطنية المماثلة لها بسبب الغاء الضريبة الكمركية على البضاعة المستوردة. وقال ان التكوين العلمي والمهاري لقوة العمل العراقية يعتبر متدنيا الى حد كبير ويحتاج الى تطوير حقيقي في التعليم والتدريب سواء لرفع إنتاجية قوة العمل في الوحدات الاقتصادية القائمة او لتأهيلها للتعامل مع تقنيات اكثر حداثة في المجالات عالية التقنية. وكذلك شيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري في بعض مؤسسات الدولة فهي من جانب تعمل على ضياع فرص التنمية وبالتالي تقليص فرص العمل ومن جانب آخر لا تضمن وجود الرجل المناسب في المكان المناسب مما يعرض التنمية إلى الهدر بسبب سوء الأداء (22)

٣- أعداد ونسب البطالة من الخريجين في مدينة الصدر :

لقد وجدنا من خلال العينة الإحصائية التي أجريت في عدد مناطق المدينة والتي ضمت (٧١٦) أسرة وبواقع (٤٢٠٠) فرد وجدنا من خلال تحليلنا لهذه البيانات إن عدد أفراد الفئة المنتجة قد بلغ (٢٥٨٥) فرد ونسبة (٦١%) من مجموع سكان عينة منطقة الدراسة. أما عدد العاملين من الخريجين فقد بلغ (٨٤٢) فرد ويشكلون نسبة (٣٢,٦%) من مجموع سكان الفئة المنتجة ، وبعد تحليل هذه الأرقام من اجل استخراج نسبة بطالة الخريجين وجدنا إن عدد العاطلين في عينة منطقة الدراسة قد بلغ (١٧٤٣) فرد ونسبة (٦٧,٤%) . منهم ٦٢٠ من الخريجين يشكلون ١٥,٥% من العينة وبعد أن تم استخراج النسب الكلية للبطالة لابد من معرفة نسب البطالة في كل منطقة من المناطق التي تم دراستها وهي (الكيارة - الجواد - الداخل - الأورفلي) ظهرت نسبة بطالة الخريجين في منطقة الكيارة نحو (١٣%) اما في منطقة الجواد فقد كانت النسبة (٢٨,٥%) في حين بلغت النسبة في منطقة الداخل (١٨,٩%) اما بالنسبة لمنطقة الأورفلي فقد كانت نسبة البطالة فيها (٦%). أن نسب بطالة الخريجين في مدينة الصدر مرتفعة جداً وهذا ما أظهرته البيانات الإحصائية ونستنتج من هذا ان كثير من عوائل المدينة تعيش تحت خط الفقر وهذا ما يحرمها من توفير ابسط متطلبات الحياة اليومية مثل الكهرباء والتي يعاني منها الشعب العراقي عامة ومجتمع مدينة الصدر خاصة حيث يعتمدون على المولدات الاهلية حيث اظهرت البيانات الاحصائية ان بعض العوائل في هذه المدينة لاتستطيع الاشتراك في هذه المولدات الاهلية وقد بلغ عدد العوائل التي لا تتمكن من الاشتراك في هذه الخدمة (٩٣) عائلة من أصل (٧١٦) عائلة حسب عينة منطقة الدراسة والتي تشكل نسبة

(٢٠,٢%) بسبب عيش هذه العوائل تحت خط الفقر وانخفاض الدخل اليومي لها . وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨)

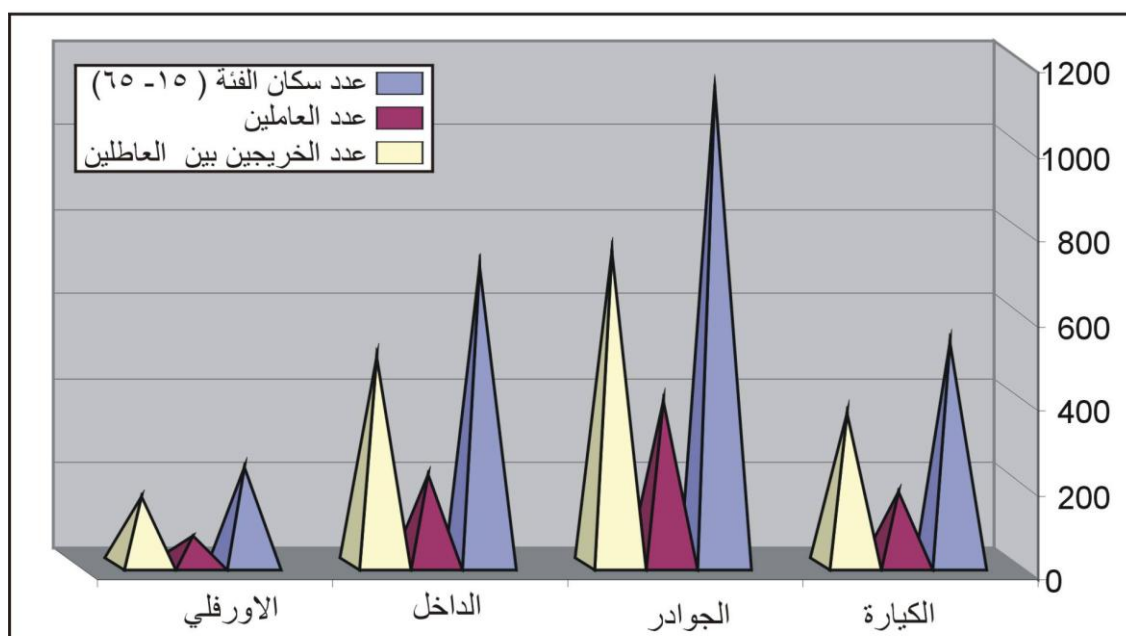
جدول رقم (٨)

نسب البطالة في عينة منطقة الدراسة ٢٠١١

ت	المنطقة	عدد سكان الفئة المنتجة (١٥-٦٤)	عدد العاملين	نسبة العاملين %	عدد الخريجين العاطلين	نسبة الخريجين العاطلين %
١	الكيارة	٥٢٧	١٧٣	٦,٦	٣٥٤	١٣
٢	الجوادر	١١٢٦	٣٨٧	١٤,٩	٧٣٩	٢٨,٥
٣	الداخل	٧٠٤	٢١٣	٨,٢	٤٩١	١٨,٩
٤	الأورفلي	٢٢٨	٦٩	٢,٦	١٥٩	٦
	المجموع	٢٥٨٥	٨٤٢	٣٢,٦	١٧٤٣	٦٧,٤

المصدر :- عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية .

شكل (٨) العلاقة بين عدد العاملين و العاطلين في عينة منطقة الدراسة



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٨)

خامسا :- الآثار الاجتماعية لبطالة الخريجين :

ساهمت عوامل كثيرة في رفع معدلات البطالة بشكل عام و بطالة الخريجين بشكل خاص في مدينة الصدر منها الزيادة السكانية فيها وقرارات الدولة بعدم التعيين وخاصة الخريجين وقلة فرص العمل في القطاع الخاص حيث أظهرت نسبة البطالة في عينة منطقة الدراسة في ارتفاع في مستويات البطالة وصل إلى (٦٧%) في منطقة الدراسة ولهذه النسبة مخاطر كبيرة منها تفكك العائلة وابتعاد بعض أفرادها من الالتزام بالعادات والتقاليد العامة لمجتمع مدينة الصدر ، بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين الزوج والزوجة والأولاد حيث ان الشاب الخريج يضطر الى الزواج و يكون مسؤولاً عن توفير موارد العيش للعائلة فعندما لا يستطيع توفير متطلبات الحياة والمعيشة يشعر بأنه مقصر أزاء أسرته كما إن البطالة تدفع الأسرة إلى تشغيل ابنائها الصغار في سن مبكرة وأنقطاعهم عن الدراسة ، وهذا ما أظهرته البيانات الإحصائية في مدينة الصدر والتي توضح إلى إن المستويات التعليمية تبدأ في اعداد كبيرة من الطلاب في

المراحل الأساسية وما تلبث ان تتقلص هذه الأعداد نتيجة تركهم الدراسة ولجوؤهم إلى العمل بسبب انخفاض المستوى المعيشي للعائلة ، فقد أظهرت النتائج أن عدد المتعلمين في المراحل الابتدائية قد بلغ (٨٩٠) فرد ، أما عدد المتعلمين في المراحل المتوسطة قد بلغ (٨٢٥) من مجموع (٣٣٣٥) فرد من المتعلمين في عينة منطقة الدراسة . كما تترك بطالة الخريجين آثارها على العائلة من خلال تعطيلها للخطط الآنية والمستقبلية للعائلة وتجمد أنشطتها وتقتل خططها حيث إن الشباب لا يستطيعوا توفير مسكن إضافي عندما يكونون في سن الزواج بسبب كونهم عاطلين عن العمل أو يكونوا من ذوي الدخل اليومية المنخفضة بسبب عدم التعيين ، حيث إن المسكن الأصلي للعائلة قد لا يسمح إلا بزواج أحد الأبناء فقط ، وهذا ما دفع الكثير من أبناء مجتمع مدينة الصدر خاصة الخريجين العاطلين عن العمل إلى السكن في المناطق العشوائية وذلك لرخص الإيجارات وتوفر المساكن الرخيصة الثمن ولاسيما في مناطق خلف السدة الترابية من المدينة أو التجاوز على أراضي غير مخصصة للسكن كأن تكون ساحات عامة أو دوائر أو أراضي زراعية وهذا ما حدث في هذه المدينة بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ ، بسبب انعدام الرقابة من قبل أمانة العاصمة وبتأخر سن الزواج، يتعرض المجتمع إلى مشكلة أخرى أشد خطورة، وهي الفساد الخلقي، وهذا ما رأيناه قد انتشر بشكل مقلق، وأحيانا يحاول الفساد الخلقي أن يتخفي وراء مسميات زائفة مثل الزواج العرفي، في علاقات بغير بيت، ولا صلة شرعية، ولا مسئولية عما قد ينتج من نسل أو من عمليات إجهاض.. إلى جوار أنواع أخرى من مسميات الزواج لتغطية ذلك الضياع. كما ساعدت بطالة الخريجين على تفاقم المشكلات الاجتماعية ومنها مشكلة الجريمة حيث ان الخريج العاطل قد يضطر إلى ارتكاب الجريمة كمنفذ للحصول على الأموال انتقاما من المجتمع ، وهذا ما نلاحظه في الوقت الحاضر من ازدياد معدلات الجريمة بسبب زيادة معدلات البطالة، إذ لا بد على الدولة من تدارك معدلات البطالة من خلال فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مدينة الصدر وفتح ابواب التعيين خاصة لارتفاع معدلات البطالة فيها أكثر من غيرها من المناطق الأخرى لاحتواء آثارها الهدامة على المجتمع كون هذه المؤسسة من أهم واكبر المؤسسات السياسية والاجتماعية في مجتمعنا المعاصر. ومن نتائج البطالة أيضا وما تحمل من إحباط، لجوء بعض الشباب إلى المخدرات بأنواعها، أو إلى وسائل من اللهو الرخيص، هروبا أو محاولات هروب، مما هم فيه من ضيق، وفي الوقت نفسه - إذ لا يجدون المال الذي يلزم للانفاق على المخدرات واللهو، يلجأون إلى أساليب خاطئة في الحصول على هذا المال وطبعاً قد يصحب كل هذا شعور من السخط على المجتمع وعلى الدولة التي تتركهم في هذا الضياع بلا حلول.. هذا السخط قد يكون على الأقل عند بعض من الشباب. وهذا كله قد تستغله بعض الهيئات التي تقف ضد الدولة والنظام الحاكم، لكي تثير المشاعر، وتحاول جاهدة أن تعبئ نفوس الشباب في اتجاه معارض. ولعله من نتائج البطالة أيضا تفكير كثير من الشباب في الهجرة بحثاً وراء الرزق، دون أن يدرسوا ما ينتظرهم من تلك الهجرة، وأمام هذا التفكير، ظهر بعض سماسرة الهجرة غير الشرعية، الذين قادوا الشباب في رحلات غير مضمونة، كان من نتائجها غرق الكثيرين دون أن يصلوا إلى غايتهم، وتعرض بعض الشباب إلى عمليات نصب باسم الهجرة!

رابعاً :- الآثار الاقتصادية لبطالة الخريجين :

من الآثار الاقتصادية لبطالة الخريجين اندفاع بعض الأفراد إلى القيام بجرائم مقابل الحصول على الأموال والتي يمكن أن تسد الحاجة المادية للأسرة كما تؤدي بطالة الخريجين إلى الأضرار بالعائلة وعدم إمكانية تغطية نفقات أفرادها ، وقد يلجأ بعضهم عندما لا يجد عمل إلى الجنوح بأعمال سرقة وغيرها لإشباع رغباتهم أما تأثير بطالة الخريجين على الأسرة فقد يخلق مشاكل بين الزوجان عندما تكون الموارد الاقتصادية للأسرة غير كافية فتحدث مشاكل بين الزوج والزوجة حول طريقة الأنفاق . أن البطالة من الناحية الاقتصادية يكون تأثيرها خطيراً ، فقد وجدنا ان عدد العاطلين في منطقة الدراسة قد بلغ (١٧٤٣) فرد من مجموع الفئة المنتجة (١٥-٦٤) والبالغ عددهم (٢٥٨٥) فرد . حيث وصلت نسبة العاطلين كما اشرنا سابقاً إلى (٦٧%) وهي نسبة مرتفعة جداً مما دفع الكثير من أبناء الفئة المنتجة نتيجة عدم توفر فرص العمل إلى العمل في مهن بسيطة قد لا تجلب لهم دخلاً جيداً كبيعهم قناني المياه ، والبسكولاته ، والكيلنكس ، في تقاطعات مدينة الصدر لسد متطلبات المعيشة اليومية وتوفير لقمة العيش لأسرهم ، وقد دفعت بعض الأسر أبناءهم الصغار إلى ترك الدراسة وزجهم في العمل.

سادساً: تجارب بعض الدول المتقدمة في معالجة بطالة الخريجين

تؤكد الدراسات المتعلقة بالاتجاهات العالمية المعاصرة لمواجهة أزمة بطالة الخريجين على أهمية ربط التعليم بمؤسسات الإنتاج ، وبالتالي باحتياجات سوق العمل ، حيث يحتل أهمية قصوى لدى الكثير من الدول المتقدمة ، ويتمثل ذلك في قيام المؤسسات الاقتصادية بإعداد وتدريب الفئات والكوادر التي تحتاج إليها على نفقتها في مؤسسات تقيمها أو بالإتفاق عليها في مؤسسات تعليمية قائمة ، وفيما يلي إشارة لبعض هذه الخبرات:

١-خبرة المملكة المتحدة:

"تتراوح مدة الدراسة في التعليم الجامعي ما بين أربع وخمس سنوات على أساس التناوب بين العمل في المؤسسات الصناعية والدراسة النظرية في الكليات المحلية لمدة يوم واحد بالأسبوع" وتتظم الزيارات المتعددة للمصانع والمؤسسات للطلاب في المرحلة الأولى أو التدريب المنتظم في المرحلة الثانية ، كما تنفذ الأهداف العامة للمرحلتين بكل دقة ، ويقوم بصياغة هذه الأهداف في إنجلترا كل المستفيدين بما فيهم الطلاب أنفسهم وأصحاب المؤسسات المختلفة . ونظام التعليم أقرب إلى نظام التلمذة الصناعية ، حيث يتلقى التلميذ المواد النظرية الصناعية أو مواد الثقافة العامة داخل الكليات المحلية ثم التدريبات العملية أثناء قيامه بالعمل في المؤسسات الصناعية بمعدل 8 ساعات يوميا ولمدة أربعة أيام في الأسبوع وبنسبة 74% من الوقت المخصص لدراسة المواد النظرية والعملية معا ، وهذا تأكيد على ضرورة إتقان الطالب للمهارات العملية من خلال الاحتكاك المباشر بمواقع العمل المختلفة " (٢٣)

٢-الخبرة الألمانية

يرتبط نظام التعليم هناك بسوق العمل ارتباطاً وثيقاً ، حيث يقضى المتدرب (الطالب) معظم وقته في مصنع أو شركة ، وحيث يحدد أصحاب العمل ما الذي يجب أن يتعلمه هؤلاء وأين ومتى ، ويقوم المتدرب بتوقيع عقد تدريب مع موقع عمله ، وتقوم الغرفة المسؤولة بالإشراف على هذا العقد وتسجيله ، ويشترك في هذا النظام ثلثا الشباب من سن (15 - 18) سنة " . وللدلالة على التنسيق بين التعليم والتدريب الفني

وسوق العمل " قيام المؤسسة الفيدرالية للتدريب المهني Federal Institute Vocational Training لوزارة التربية والتعليم الفيدرالية بالتعاون مع ممثلين عن الصناعة والتجارة والغرف والنقابات العمالية بتحديد الأعداد المطلوبة من العمالة الفنية ومستوياتها وتخصصاتها ، وكذلك تحديد المعارف والمهارات اللازمة لكل مهنة ، وهذه الجهات مسؤولة أيضا عن الاختبار النهائي للتلمذة الصناعية بشقيها العلمي والنظري ، وفي نهاية التدريب تمنح الغرف الصناعية خريجي هذا النظام المؤهل مُعترفاً به وصالحاً في كل أنحاء الدولة (٢٤)

٣-الخبرة اليابانية:

هناك العلاقة وثيقة بين مؤسسات التعليم الفني والصناعي ، حيث تقدم الصناعة حوالى ثلاثة أرباع برامج التعليم والتدريب الفني وتتميز هذه البرامج بأنها تختلف من منطقة لأخرى استجابة لحاجة المجتمع المحلي ومتطلبات المصانع والشركات من القوى العاملة المؤهلة بالمهارات التكنولوجية الحديثة ، كما تتميز هذه البرامج بالمرونة والتعدد من حيث احتوائها على العديد من التخصصات المختلفة ، وفي الوقت نفسه تشجع المصانع العاملين بها للالتحاق بالبرامج التي تهدف إلى تنمية وتطوير معارفهم ومهاراتهم لمواكبة التغيرات التكنولوجية الحديثة وذلك عن طريق المنح الدراسية والعلاوات أثناء التدريب (٢٥).

٤-الخبرة الأمريكية

وتتميز بمجموعة الأنشطة التي تقوم بها العديد من المؤسسات الصناعية ورجال الأعمال ، ومن هذه الأنشطة:

1- المشاركة في إدارة وتمويل المعاهد الفنية.

- 2- المشاركة في تخطيط المناهج
 - 3- تحديد المعارف والمهارات اللازمة للعمل في كل صناعة.
 - 4- إعداد برامج أثناء الصيف لتدريب الطلاب والمعلمين.
 - 5- ارتباط معظم الشركات بالمعاهد وتقديم برامج دراسية مشتركة.
- ومن أهم الدلائل على الارتباط الوثيق بين التعليم وسوق العمل في الولايات المتحدة قيام المؤسسات الصناعية ورجال الأعمال باتفاق ما بين 40 – 200 بليون دولار سنوياً في إعداد البرامج الخاصة برفع مستوى الفنيين والتكنولوجيين وغيرهم، ومما يؤكد هذه العلاقة الوثيقة أيضاً أن معظم الخريجين ومن تلقوا برامج لتحديث وتطوير مهاراتهم في الشركات والمؤسسات الصناعية يلتحقون بسوق العمل مباشرة (٢٦) وهناك أمثلة أخرى لبعض الخبرات الأجنبية مثل روسيا والصين والهند ، والتي لا تختلف كثيراً عن الخبرات السابقة ، ولكن محدودية البحث الحالي لا تسمح بعرض كل التجارب الناجحة.

سبل الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة للحد من أزمة بطالة الخريجين.

نستنتج مما سبق إلى تأكيد الخبرات – العالمية الناجمة – على أهمية الربط بين مؤسسات التعليم وسوق العمل ، وحيث يتحقق هذا الربط يقل الانفاق على هذه المؤسسات التعليمية ذات التكلفة العالية وتنتقل مسؤوليتها إلى القطاعات المستفيدة منها ، وتتلافى في نفس الوقت الفائض في نوعيات الخريجين التي لا يحتاج إليها سوق العمل . وعليه فإن المؤسسات الاقتصادية قادرة على تطوير برامجها وأساليب إعداد العاملين وتدريبهم وفقاً للتطورات الجذرية التي تميز الأوضاع الاقتصادية والتغير المستمر في احتياجات المجتمع إلى المهن والتخصصات المختلفة والتطورات السريعة التي تحدث نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وهو أمر تعجز عنه المؤسسات التعليمية النظامية مما يؤدي بالخريجين إلى البطالة

الاستنتاجات

- نتيجة دراسة الأوضاع البيئية في المنطقة (الاجتماعية – والاقتصادية) وأجراء بعض العمليات الإحصائية الخاصة بنسب بطالة الخريجين في مناطق هذه المدينة من خلال العينة المختارة في البحث ، توصل الباحث من خلال ذلك إلى الاستنتاجات التالية :
- ١- إن نسبة البطالة تشكل نسبة ٦٧% وتمثل بطالة الخريجين ١٥% من عينة الدراسة في منطقة الدراسة والتي تضم (الكيارة ، الجواد ، الداخل ، الأورفلي) وهذه نسبة عالية مقارنة مع نسب أخرى في بعض مناطق بغداد وسبب ذلك هو ارتفاع الكثافة السكانية في المدينة وقلة فرص العمل لأبنائها الخريجين الذين هم ضمن الفئة المنتجة (١٥-٦٤) وأسباب أخرى .
 - ٢- وجود عوائل تعيش تحت خط الفقر على الرغم من كون بعض افرادها من حاملي المؤهلات الجامعية وهي بحاجة ماسة إلى توفير فرص عمل لها أو لأبنائها للنهوض بمستواها المعاشي المتدني .
 - ٣- على الرغم من أن السن التقاعدي هو (٦٣) سنة ورغم وجود اعداد في هذا السن في مناطق المدينة التي يجب أن ترتاح بعيداً عن العمل وذلك لتقدمها في السن إلا أنها اضطرت إلى العودة ثانية في مهنة شاقة من أجل توفير لقمة العيش لعوائلها بعد فشل ابنائها الخريجين في إيجاد فرص عمل لهم بعد تخرجهم .
 - ٤- نظراً لانخفاض مستويات الدخل لدى إعداد من عوائل الفئة المنتجة وعدم حصول الخريجين على وظائف مناسبة فقد اضطرت عدد من العوائل إلى حرمان أبنائها من التعليم الابتدائي والثانوي وزجهم في الأعمال الحرة من أجل الحصول على المال وتوفير متطلبات حياتهم البسيطة .
 - ٥- على الرغم من تدني الحالة الاقتصادية للسكان وتزايد اعددهم نجد نقصاً في المؤسسات الصحية وتعاني الموجودة منها من نقص في الخدمات والمستلزمات .

٦- كان من نتائج الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها مدينة الصدر عجز الوحدات السكنية عن استيعاب شاغليها مما دفع السكان إلى التوسع نحو الشمال متجاوزة السدة الترابية وتحويل المناطق الزراعية خلف السدة إلى مناطق سكنية أضيفت مساحتها إلى مدينة الصدر. وقد شغل جانب كبير من هذه الاحياء الخريجون العاطلون عن العمل .

التوصيات

في ضوء النتائج التي انتهت إليها الدراسة حدد الباحث بعض التوصيات التي من شأنها ان ترفع من معاناة مجتمع مدينة الصدر ومعالجة مشكلة البطالة والمشاكل الأسرية التي تفاقمت وأصبحت مشكلة يعاني منها مجتمع مدينة الصدر ، ويمكن تلخيصها بالنقاط الآتية :

- ١- العمل على توفير فرص عمل للخريجين من أبناء المنطقة .
- ٢- ضرورة توسيع شبكات الحماية الاجتماعية وزيادة الرواتب للذين يحتاجون معونات هذه الرعاية الاجتماعية و ايجاد مؤسسة خاصة تقوم برعاية الخريجين العاطلين عن العمل ومدّهم بالمعونة اللازمة لحين ايجاد عمل ملائم لمؤهلاتهم العلمية.
- ٣- ضرورة القضاء على البطالة الموسمية من خلال تدريب العمال على مزاولة العمل خلال جميع فصول السنة وعدم الالتزام بالعمل الذي يمارس من خلال فصول معينة ، كعمال البناء وعمال صناعة الأغذية المتلجة ، حيث ان هذه الأعمال موسمية وعلى عمال هذه الصناعات التدريب على أكثر من مهنة لكي يكونوا قادرين على مزاولة العمل خلال جميع فصول السنة وليس خلال فصل واحد .
- ٤- نشر مفهوم "التشغيل الكامل هو نقيض البطالة، بالمفهوم الواسع. ولذلك فإن هدف مكافحة البطالة في بلد نام كالعراق يتعين أن يكون بناء البنية الاقتصادية والمؤسسية الهادفة لتحقيق التشغيل الكامل. وعلى وجه التحديد، يعنى التشغيل الكامل، توافر "عمل جيد" لكل من يطلب عملاً. عمل منتج، يوظف الفرد فيه قدرته وإمكاناته، ويحقق فيه ذاته، وتتوافر له فيه فرص النمو والتطور، تحت ظروف تتسق والكرامة الإنسانية، ويكسب منه ما يكفي لتفادي الفقر والمهانة
- ٥- أن مشكلة الخريجين في العراق عامة ومدينة الصدر خاصة ضخمة، وعميقة الجذور في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد بحيث تستعصى على "الحلول السريعة" ذات الطابع "الفني". بعبارة أخرى، لن يمكن التوصل لحل ناجع للمشكلة إلا من خلال برنامج استراتيجي، متعدد الأبعاد، ومحكمها، طويل الأجل تقوم عليه دولة (وليس مجرد حكومة) فعالة. ويتضح من التوجهات الموصى بها ضخامة العبء الملقى على الدولة، ولن يقوم به طرف آخر، مما يثير مفارقة قوية بين الحد من دور الدولة في سياق إعادة الهيكلة الرأسمالية، في إطار سياسات التكيف الهيكلي، من ناحية، وبين مهام الدولة في حفر التنمية، المولدة لفرص العمل الكافية لمكافحة فعالة للفقر، من ناحية أخرى. وفي النهاية، فإن بلوغ التوجهات الاستراتيجية السابقة غاياتها في مكافحة البطالة يتطلب تغييرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية والسياسة تشمل زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها، في إطار من سيادة القانون التامة واستقلال للقضاء غير منقوص، وإصلاح الخدمة الحكومية، وإقامة نظم فعالة للأمان الاجتماعي، وإصلاح نظم الحكم لتصبح معبرة عن الناس بشفافية ومسؤولية أمامهم بفعالية، ولتتمكن من تقوية مؤسسات المجتمع المدني الجماهيرية بحق، حتى يصبح لعموم الناس، وللفقراء خاصة، صوت مسموع في الشأن العام.

6- اتباع نظام دعم المشروعات الصغيرة لديها القدرة على إيجاد فرص العمل واستيعاب التزايد في أعداد الداخلين لسوق العمل من الخريجين أكثر من نظيراتها من المنشآت الكبيرة، حيث تعتبر تلك المنشآت أفضل مشغل ومساهم في معالجة مشكلة بطالة الخريجين في الدول التي فيها. وهنا نؤكد مرة أخرى على مدى الدور والإسهام الفعال للذين تستطيع أن تقوم بهما هذه المشروعات لمواجهة

مشكلة البطالة. ونحن لاندعي بأنها الحل الأمثل لمشكلة بطالة الخريجين ولكنها من أفضل الوسائل التي لديها القدرة على ذلك.

٧- إجراء مسح إحصائي مع استبيان لمعرفة عدد العاطلين عن العمل من الخريجين والذين لديهم رغبة في العمل ويقسم العاطلين عن العمل الى ثلاثة فئات : الاولى حملة الشهادات الجامعية الأولية وشهادة الماجستير والدكتوراه من اجل تقديم مقترحات لمساعدة العاطلين واستيعابهم

٨- تحديد راتب اعانة (راتب التعويض عن البطالة) لكل فئة من الفئات الثلاثة اعلاه يتناسب مع التحصيل الدراسي او الشهادة التي يحملها العاطل عن العمل . (هذا النظام معمول به في اغلب الدول المتقدمة). على ان يتم البحث عن عمل مناسب للعاطل عن العمل في القطاع الخاص او في القطاع الحكومي وعندما يتم العثور على عمل مناسب يتوقف صرف راتب الاعانة.

٩- اعادة العمل بنظام التعيين المركزي - ولو فترة محدودة - لخريجي الجامعات والمعاهد العالية من حملة شهادة الدكتوراه والبالوريوس والدبلوم العالي . على ان يكون العمل به اختيارياً وليس اجبارياً، اي ان يقوم الخريجون الراغبون في العمل في اجهزة الدولة المختلفة بتقديم طلباتهم الى جهاز التعيين المركزي وهو الذي يتولى مهمة البحث عن عمل او وظيفة لطالب العمل في القطاع العام والخاص والمختلط ، بعد ان يستلم احتياجات وزارات و اجهزة الدولة للاختصاصات المختلفة والمواصفات المطلوبة لكل وظيفة ومن خلال التنسيق مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص .

١٠- توفير الدعم المالي للقطاع الخاص بصيغة قروض طويلة الاجل من المصارف الحكومية ومصارف القطاع الخاص الوطني والاجنبي . إضافة إلى إصدار تعليمات بالإعفاءات الضريبية لمشاريع القطاع الخاص لثلاثة او خمسة سنوات قادمة .

١١- تقديم التسهيلات ووسائل الترغيب وايجاد الحلول والمعالجات لتشجيع رؤوس الاموال العراقية الوطنية والرؤوس المفكرة في القطاع الخاص الوطني ، والتي هربت الى خارج العراق بسبب الوضع الامني المتردي، للعودة الى الوطن لممارسة النشاط الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني لاستيعاب البطالة .

١٢- إعادة العمل بقانون الخدمة الإلزامية في الجيش العراقي ولفترة قصيرة لا تزيد على (6) أشهر أو سنة واحدة كحد اعلى ويتم خلالها بناء الشباب اخلاقياً وسلوكياً وانضباطياً بالإضافة إلى تهيئتهم للعمل

١٣- عقد اتفاقات ثنائية مع الدول المستوردة للعمالة مثل دول الخليج العربي لحماية المهاجرين العراقيين وضمان حقوقهم وتوفير عمل مناسب لهم يتلائم مع تحصيلهم الدراسي والكفاءة والخبرة التي يحملونها ، ومتابعة العاملين العراقيين في الخارج من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الخارجية . و دعوة الجامعة العربية للضغط على دول الخليج العربي لاستبدال العمالة الاجنبية بالعمالة القادمة من الدول العربية ومن العراق . و تفعيل دور السفارات والقنصليات العراقية في الخارج لتوفير فرص عمل للعراقيين في الدول المتواجدة فيها وايجاد الوسائل للتفاعل بينها وبين العراقيين المقيمين في هذه الدول والباحثين عن عمل .

14- إنشاء صندوق يطلق عليه صندوق معالجة البطالة او (صندوق دعم الاستخدام)تتألف موارده من المبالغ التي تخصصها الدولة سنوياً للصندوق والمساعدات والمنح التي تقدمها الدول المانحة والمساعدات التي تقدمها منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنح والهبات والتبرعات من المؤسسات والشخص الوطنية والاقليمية والدولية اضافة الى أية موارد أخرى يعمل الصندوق على تحقيقها . ان مهمة صندوق دعم الاستخدام ستكون تمويل مشروع معالجة البطالة أعلاه . على ان يتم وضع ضوابط وقيود محكمة لكيفية الإنفاق والصرف من هذا الصندوق.

- 15- إنشاء صناديق تأمين خاصة: يمكن لشركات التأمين الخاصة والعامة أن تصدر وثيقة خاصة بتوفير فرصة العمل تصرف دفعة واحدة أو على دفعات بعد وصول المشترك إلى سن العمل أو نهاية المرحلة التعليمية وفي هذه الحالة يلتزم الوالدين أو أحدهم أو من يتولى الأمر بسداد أقساط هذه الوثيقة لصالح المستفيد وفي حالة حصول المستفيد على عمل يمكن أن يقوم هو بسداد أقساط وثيقة تكميلية تضاعف من قيمة مبلغ التأمين وقيمة هذه الوثيقة تتحدد وفقاً للأجر الذي يتقاضاه المشترك وقيمة القسط الذي يسدده وهي وسيلة تعمل على زيادة المدخرات العامة وتعمل على تأمين موارد مالية للدخلين الجدد لسوق العمل لحين الانتهاء إلى فرصة عمل تتناسب مع قدراتهم العلمية والمهارية، كما يمكن للحكومة أن تشجع على إقامة صناديق خاصة تتلقي المعونات من الداخل والخارج وتعيد تقديمها إلى العاطلين إلى حين التحاقهم بالعمل
- 16- جمع مبالغ الزكاة والخمس وإنفاقها على مشاريع صغيرة للعاطلين عن العمل من الخريجين من خلال تعاون رجال الدين
- 17- تشجيع الجامعات على تضمين مناهجها فروعاً مهنية رفيعة المستوى، لإعطاء الشعب انطباعاً بأن الفرع المهني ذو قيمة، إضافة إلى الطلب إليها تنظيم أسبوع في نهاية كل سنة دراسية، يتم خلاله لقاء الطلاب مع ممثلين عن الشركات.
- 18-- جعل التدريب والاستشارات في الشركات أمراً إلزامياً في فترة الدراسة الجامعية. بذلك يصبح الطالب أكثر الماماً بالموضوعات التي يدرسها. ويعود هذا الأمر بالفائدة على الشركات التي تستخدم طاقات المتدربين بأجور زهيدة.
- 19-- منع الوساطة وعقاب من يأخذها. في عمليات التعيين والاعتماد على التقديم الإلكتروني في التعيينات
- 20-- إنشاء وزارة جديدة تسمى وزارة القوي العاملة تنسق مع وزارة التعليم العالي لتخريج تخصصات يحتاجها سوق العمل.
- 21- إصدار تشريع ملزم للشركات والمؤسسات والهيئات الصناعية في سوق العمل علماً بالمساهمة في تدريب الطلاب الخريجين والمدرسين كل في تخصصه، أسوة بما حدث فانجلترا بإصدارها قانون بتلر عام 1964 وكذا قانون التدريب المهني رقم 75 عام 1969 في ألمانيا
- ٢٢- تبنى مؤسسات الإعلام سياسة إعادة تقديس واحترام العمل المنتج ليس وفقاً للشهادات ولكن أيضاً للخبرات وإعلاء قيم احترام العمل المهني والحرفي وليس فقط مهن ما يعرف بالصفوة مثلاً لأطباء والمهندسين والمديرين والمحامين وما شابه، ذلك أن تغيير المفاهيم يؤثر على العمالة بالنسبة للمتعلمين خاصة فاحتقار بعض المهن يزيد نسبة البطالة بينهم

الهوامش والمصادر

- Wrsnik (ورسك) Unemployment, AproblemOfpolicy (البطالة مشكلة سياسية اقتصادية)، 2006م، ترجمة جامعة كارينوس - بنغازي ليبيا. ص123
- 2- Gut , pffermann تخفيض اعداد الفقراء في الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية يونيو 2011، صندوق النقد الدولي ص42 - 45.
- 3- R.,Sahay&p.,Mauro p., Casin سياسات الاقتصاد الكلي وخفض الفقر مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر، 2011م صندوق النقد الدولي 46 - 49.
- 4- E., Sawanson& R.,Leete& B., Hammond & G., Gubta التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2000م. صندوق النقد الدولي 14 - 17.
- 5- Christian , Thimann برنامج المساعدات الاجتماعية في ألمانيا: هل من سبيل للإصلاح مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1996م صندوق النقد الدولي 40 - 43.

- 6- F., Coricelle & s., Commander & O., Blanchard البطالة في أوروبا الشرقية مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 1994م. صندوق النقد الدولي 6 - 9.
- 7- Jeffrey , Franks البطالة في أسبانيا: الأسباب والعلاج. مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1995 م. صندوق النقد الدولي ص 12- 14.
- 8- A., Adams & S., Wilson هل تنجح برامج مساعدة الأعمال الحرة ؟ مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1995 م صندوق النقد الدولي، ص 16-19.
- 9- هل تحديد حد أدنى للأجور يخفف من حدة البطالة في دول مجلس التعاون ؟ مجلة الأموال أكتوبر - ديسمبر 1999م شركة الاتصالات الدولية - بريطانيا. ص 45
- 10- www.balagh.com/matboat/osrh/62
- 11- www.josor.net/articale_details.php
- 12- www.cbl_ly.com/doc/r1.doc
- ١٣- .محمد إبراهيم عطوة : التعليم العالي بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية، المؤتمر العلمى السنو لكلية التربية بالمنصورة، مرجع سابق، ص ص
- ١٤- وفاء حسن جبر ، التركيب الداخلي لمدينة الصدر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية التربية ٢٠٠٧. ص ٢٣
- ١٥- نفس المصدر ص ٥٤
- ١٦ - خولة غريب فرج ، استعمالات الأرض الحضرية في مدينة الصدر - دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧. ص ١٢٦
- ١٧ - ، عبد الله علي كاظم ، الصناعة في مدينة الصدر وأثرها في تلوث البيئة ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٨. ص ٩٨
- ١٨ - ، ماجدة جاسم ، السكان وإثرهم في البيئة في مدينة الصدر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، بغداد ، ٢٠٠١. ص ٦٧.
- 19- المجلس الأعلى للشباب والرياضة : بطالة الشباب وعمالة النشء وأثرها على التنمية الشاملة، ج 1، القاهرة ، مطابع الأهرام ، 1993 ، ص 38.
- ٢٠- . سامي عفيفي حاتم: ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جمهورية مصر العربية، الندوة القومية الأول للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 1989، ص 3.
- ٢١- لكخيخا ، منصور محمد ، جغرافية السكان ، منشورات جامعة قار يونس ، ط ١ ، ليبيا ، ٢٠٠٣. ص ٧٣
- ٢٢- منصور احمد ، القوى العاملة تخطيط وظائفها وتقويم أدائها ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٥. ص ٢٣١
- ٢٣- سيف الإسلام على مطر : دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة ، دراسات تربوية ، المجلد الثامن، الجزء (57) ، 1993 ، ص ص 62 - 98
- 24- بيلي إبراهيم العليمي :مدى معالجة سياسات التنمية الاقتصادية لمشكلة البطالة في مصر في فترة الستينيات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1982. ص 67
- 25- سامية خضر صالح : البطالة بين الشباب حديثي التخرج (العوامل ، الآثار ، العلاج) ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، يناير 1992 ص 146

٢٦-محمود صالح محمود : بطالة الشباب الريفي المتعلم وعلاقتها ببعض العوامل الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة ببطالة المتعلمين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ص2